الأربعاء 16 أيلول 2020
العدد 4149 السنة الخامسة عشرة
Mercredi 16 Septembre 2020 n°4149 15ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تقرير

الحليب ومشتقاته
نحو زيادة الأسعار 300%؟

6

قراءة أولية في حكم المحكمة الخاصة باغتيال الحريري [2/2]

القضاة «يتهمون» المدعي العام بـ«الفشل» و«الإخفاق»

نيران أميركية على ماكرون... وأديب على مشارف الاعتذار

المبادرة الفرنسية تترنّح [4]

هكذا... الصورة أوضح!

[12 ـ 13]

إذا كان من إيجابية للاحتفالية التطبيع التي شهدها البيت الأبيض أمس، فهي أنها أسقطت كلّ الأوهام في ثنايا القضية الفلسطينية. وأراحت الفلسطينيين من عبء الواقفين على التلّ (أ ف ب)

قضية اليوم

قراءة أولية في حكم المحكمة الخاصة باغتيال الحريري [2/2]

القضاة «يتهمون» المدعي العام بـ«الفشل» و«الإخفاق»

عمر نشابة

إن تثبيت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لبراءة ثلاثة من المتهمين الأربعة لا يدل على صوابية عملها ولا على إخفاقات مكتب المدعي العام فيها. كما أنه لا يدل على تسييس عمل المحكمة ولا على عكس ذلك. بل إن ما يفترض أن يستدعي الاهتمام هو كيفية عمل المحكمة منذ إنشائها وإذا ما كان مكتب المدعي العام والقضاة والمحامون قد قاموا بالمهامّ التي كُلفوا بها قانونياً على أكمل وجه وبطريقة مهنية وأخلاقية تدل على كفاءة عالية وبحث جدي وصادق ومسؤول عن الحقائق.

في نص الحكم الذي أصدرته المحكمة يوم 18 آب 2020، وردت عبارة «إخفاق» أو «فشل» (Failure) أكثر من 173 مرة، للإشارة إلى إخفاقات مكتب المدعي العام الذي تقاضى القسم الأكبر من ميزانية المحكمة الخاصة بلبنان منذ انطلاق عملها عام 2009. يعني أن لبنان سدّد مئات ملايين الدولارات ليحصد ما عدّه قضاة المحكمة أنفسهم «إخفاقات».

معظم خلاصات التحقيق التي توصل اليها مكتب المدعي العام الدولي مصدرها التحقيق اللبناني

في ما يأتي، نعرض أبرز الإخفاقات التي تكشّف أن عمل مكتب المدعي العام افتقد إلى الدقة والاحتراف، كما أن المحكمة بقضاتها ومحاميها والمحققين والموظفين تصرّفوا خلافاً لمبدأ «اقتصاد العدالة» (judicial economy) الذي يقتضي تجنب صرف الأموال مقابل إجراءات وأعمال ومهام لا تتطلبها شروط المحاكمة العادلة.

1- خبير غير خبير

اعتمد مكتب المدعي العام على خبير اتصالات يدعى دونالدسون. وعرض هذا الأخير تقارير بمئات الصفحات تضمنت تحليلات عن الهواتف المتقلة والشبكات المزعومة مستنداً اليها لتبيان ضلوع المتهمين الأربعة في اغتيال الحريري. لكن تبين لقضاة غرفة المحاكمة أن « لا خبرة لدونالدسون في تحليل أفضل دائرة جغرافية لالتقاط الهواتف (بهدف تحديد مكان وجود الهاتف في وقت محدد)» (الصفحة 99 الفقرة 340). وسمحت المحكمة لدونالدسون تقديم إفادته غير أنها اشترطت أنه «لا يحق له بأن يحسم بأن هناك تزامناً مكانياً للهواتف وبالتالي لا يحق له بأن يدعي تحديد مستخدمي الهواتف» (الصفحة 99 الفقرة 341). وبالتالي، بالرغم من الميزانية الضخمة المخصصة لمكتب المدعي العام والتي تسمح له بالإتيان بأفضل الخبراء الذين لديهم أهم الخبرات بهذا الموضوع، فشل المدعي العام في ذلك وفضل تعيين «خبير» بلا خبرة كما وصف في نص الحكم.

2- المجهولون الـ13

جاء في نص الحكم أن المدعي العام زعم أن شخصاً مجهولاً (س 6 وحرف س/S يدل على SUSPECT أي مشتبه فيه) كان برفقة المتهم سليم عياش عندما اشترى شاحنة الميتسوبيشي (الصفحة 40 الفقرة 151). كما زعم المدعي العام أن هناك 13 مشتبهاً فيهم إضافة الى س6، وهم س5 وس7 وس8 وس9 وس10 وس11 وس12 وس13 وس14 وس18 وس19 وس23 (الصفحة 11) غير أنه بعد مرور 15 سنة من التحقيقات الجنائية وصرف مئات ملايين الدولارات عجز المدعي العام الدولي عن تحديد هوية أيّ من هؤلاء الأشخاص كما عجز عن تقديم أي معلومات صحيحة عنهم.

3- عدم التوسع في التحقيق

أما بشأن وظيفة الشبكة الخضراء المزعومة فحكمت المحكمة بأنها «غير مقتنعة بأن الشبكة الخضراء استخدمت لقيادة المهمّة (اغتيال الحريري)» (الصفحة 1573 الفقرة 4741) واعتبرت أن «هناك احتمالاً، أن يكون للشبكة الخضراء مهامّ أخرى» (الصفحة 1574 الفقرة 4743).

4- تراجع عن رواية «شرق المطار»

بعد عرضه مزاعم عن «أنشطة» جرت قبل وقوع الجريمة في منطقة تقع شرق المطار (في الضاحية الجنوبية لبيروت) وكان يسعى يومها الى الإشارة عن تفخيخ شاحنة الميتسوبيشي هناك، تراجع المدعي العام وفريقه عن هذه المزاعم لأنه فشل في جمع الإثباتات والأدلة التي تخوّله عرض مزاعمه على غرفة الدرجة الأولى. وجاء في نص الحكم «لا توجد أدلة تشير الى أن المتفجرات التي استخدمت في الهجوم نُقلت من شرق المطار» (الصفحة 40 الفقرة 150).

5- الهاتف ليس لصبرا

إن أحد مزاعم المدعي العام في سعيه الى إدانة السيد أسد صبرا هو أنه استخدم الهاتف الأرجواني 018. شكّك فريق الدفاع عن حقوق صبرا ومصالحه في صحة مزاعم الادعاء لأن هذا الهاتف يبدو أنه يعود لشخص لا علاقة له بالجريمة بدعى أسعد سلّوم. حسم الحكم هذا الأمر بالقول إن «على غرفة المحاكمة أن تستخلص أن فشل المدعي العام الواضح في التحقيق بهذه النظرية البديلة (ما تقدم به فريق الدفاع عن صبرا) يسمح بالاستنتاج أن السيد سلوم يمكن أن يكون مستخدم الهاتف» (الصفحة 1279 الفقرة 3962). يعني ذلك بكل بساطة أن المدعي العام وفريقه لم يقوموا بواجباتهم الوظيفية ما يحتم على المحكمة قبول ما تقدم به الدفاع من دون أن يقوم الادعاء بتقديم إثباتات تشير الى صحة مزاعمه. والأدهى هو ما بدا استسهال المدعي العام الكندي نورمان فاريل في التخلي عن مزاعمه وعدم تمسكه بما جاء في نص القرار الاتهامي.

6- الشبكة الخضراء

قام مكتب المدعي العام بتحقيقات وأبحاث مكثفة تتعلق بشبكات الهواتف وحدّد مجموعات من الهواتف قال إنها تشكل شبكات استُخدمت لمراقبة تحركات الرئيس رفيق الحريري قبل اغتياله وتنفيذ هجوم 14 شباط. ومن بين هذه الشبكات الشبكة الخضراء التي عدّها شبكة القيادة. واستند في القرار الاتهامي إلى تحليلات خبرائه وأدلته الظرفية ليحسم أن السيد حسن مرعي والسيد مصطفى بدر الدين كانا جزءاً من الشبكة الخضراء وأنهما من قادة المؤامرة الجنائية. لكن جاء في نص الحكم أن «المدعي العام فشل في إثبات دون أدنى شك معقول، أن مرعي كان يستخدم هاتفاً أخضر» (الصفحة 6 الفقرة 29). أما بشأن وظيفة الشبكة الخضراء المزعومة فحكمت المحكمة بأنها «غير مقتنعة بأن الشبكة الخضراء استخدمت لقيادة المهمّة (اغتيال الحريري)» (الصفحة 1573 الفقرة 4741) واعتبرت أن «هناك احتمالاً، أن يكون للشبكة الخضراء مهامّ أخرى» (الصفحة 1574 الفقرة 4743).

7- مصدر المتفجرات مجهول

«لم تتلقَ غرفة المحاكمة أي دليل جنائي عن مصدر الـRDX (المواد المتفجرة التي تبين أنها استُخدمت في هجوم 14 شباط 2005)» وبالتالي فإن عشرات المحققين في مكتب المدعي العام ومئات الضباط في فرع المعلومات والجيش والشرطة القضائية والأمن العام والجمارك والمخابرات عجزوا خلال 15 سنة من التحقيقات المتواصلة بمساعدة الانتربول وأجهزة استخبارات أميركية وغربية وعربية على العثور على مصدر أكثر من 2000 كيلوغرام من المتفجرات في بلد صغير وُضع تحت المجهر. هذا الإخفاق فاضح ومدوٍ وقد يشير إما الى عدم قيام المحققين بعملهم لأسباب مجهولة وإما الى عجزهم عن القيام بعملهم ما يقتضي تغيير أسلوب التحقيق الجنائي.

8- حجم الانفجار غير محدّد

بالرغم من التحقيقات المكثفة في مسرح الجريمة وعشرات الفرق المتخصصة التي استُقدمت للعمل فيه والخبراء الدوليين الذين تقاضوا أموالاً من المحكمة فشل الادعاء العام في تحديد خصوصيات أداة جريمة بهم. بل اقتصر نهج المدعي العام على تحديد أصحاب الهواتف من خلال التزامن المكاني (وياتي الشرح لاحقاً في نص هذه القراءة) لأحد الشهود فتبين للقضاة أنه لا يتناسب مع المعايير القانونية وأن عمل محققي المدعي العام في هذا الشأن يفتقر الى المصداقية لأنه غير مهني ولا يستند الى إجراءات معتمدة في التحقيقات المحترفة.

9- المؤامرة

بما أن المدعي العام كان قد ادعى على ثلاثة من المتهمين الأربعة بجريمة المؤامرة الجنائية توقّع القضاة أن يقدم قرائن بشأن تفاصيل المؤامرة أو بالحد الأدنى بعض المعطيات الأساسية التي تثبت وقوعها. لكن بين الصفحة 19 والصفحة 25 يعرض نص الحكم تناقضات في تحديد المدعي العام موعد انضمام المتهمين الى المؤامرة المزعومة. وصحيح أن غرفة الدرجة الأولى لم تعترض على عدم تحديد ذلك الموعد بدقة غير أنها سلّمت بأن المدعي العام فشل في تقديم أدلة تثبت أن السادة عنيسي ومرعي وصبرا كانوا جزءاً منها.

10- دليل ضعيف

«الدلائل ضد المتهمين هي دلائل ظرفية. الدليل الوحيد المباشر هو دليل عدّته غرفة المحاكمة ضعيف المصداقية لدرجة لا تتيح استخدامه ضد السيد عنيسي» (الصفحة 7 الفقرة 31). يعني ذلك أن المدعي العام فشل في إثبات مصداقية الدليل المباشر الوحيد الذي استند اليه في سعيه لإدانة المتهمين الأربعة. وبالتالي لم يكن أمام القضاة خيار إلا تثبيت براءة ثلاثة منهم. أما المتهم الرابع فبأتي شرح ما استند اليه القضاة لإدانته لاحقاً في نص هذه القراءة الأوّلية.

11- غياب الشهود

«لم يكن هناك أي دليل على تعرّف أي شاهد على أي من المتهمين أو على أي واقعة ملموسة. ولم تقتنع غرفة المحاكمة بمصداقية مسار التعريف الذي انتهجه المدعي العام في محاولته لتحديد السيد عنيسي من خلال مجموعة صور وبالتالي تم إهمال هذا الدليل» (الصفحة 92 الفقرة 323). يعني ذلك أن طول مدة التحقيق، فشل المدعي العام في العثور على شاهد واحد يمكن أن يتعرّف إلى المتهمين أو يحدد بشكل مباشر أية معلومات حسّية تتعلق بالمدعي العام زوراً (التي ستناولها لاحقاً). كما فشل المدعي العام في إقناع القضاة بأن المتهمين كانوا في محيط جامعة بيروت العربية خلال شهري كانون الأول 2004 وكانون الثاني 2005 وهي الفترة التي زعم الشاهد السري أنه التقى فيها السيد عنيسي في مسجد الحوري.

15- المحقق الفاشل

يذكر الحكم بعبارات مباشرة إخفاقات مهنية تدل على نقص فاضح في احتراف المحققين الذين اعتمدهم مكتب المدعي العام، علماً أن هؤلاء يفترض أن يكونوا أكفأ المحققين ومن طراز رفيع. حيث جاء في نص الحكم: «في إغفال لافت خلال تحقيق استنطاقي مصمم لجمع أدلة عن السيد صبرا، بما في ذلك مكان إقامته عام 2004 حتى عام 2005، لم يطرح المحقق على السيد علاء الدين (جار صبرا المزعوم) أي سؤال عن معرفته بالمدة التي سكن خلالها السيد صبرا وعائلته في هذا العنوان». (الصفحة 1254 الفقرة 3867) وكان لافتاً عدم إضافة مرجع على هذه الفقرة في نص الحكم وكان القضاة أو فريق صياغة الحكم هوية المحقق الفاشل لعدم تعريضه للمساءلة على أدائه المتخلّف. على أي حال جاء في الحكم إشارة إضافية الى ضعف أداء المحققين أنهم «لم يطلبوا من الشاهد تحديد العنوان على خريطة» (الصفحة 1254 الفقرة 3866).

16- «اتهام» قوى الأمن الداخلي

لقد أخفق المدعي العام وخبراؤه في القيام بالتحقيقات المطلوبة في سعيهم لإثبات ضلوع السيد أسد صبرا في جريمة 14 شباط 2005 حيث إن نص الحكم يشير بشكل واضح الى عدم قيام «خبير» الادعاء دونالدسون والادعاء العام بـ«التدقيق بنمط استخدام صبرا لرقم الهاتف» الذي زعموا أنه يعود له (الصفحة 1290 الفقرة 4011). وقد يفهم أن هذا التقصير كان مقصوداً ربما لأن المدعي العام كان يعلم بأن القرائن التي قدّمها في سعيه لإدانة السيد صبرا كانت هزيلة منذ بداية التحقيق وأنها تفتقد الى المصداقية. وكان بعض الموظفين في المحكمة قد عبّروا عن ذلك لبعض زملائهم في لاهاي خلال السنوات السابقة خلال نقاشات جانبية معهم. وبدا في نص الحكم محاولة تنصل من مسؤولية اتهام صبرا في الأساس ولوم غير مباشر لقوى الأمن الداخلي (الرائد الشهيد وسام عيد) على هذا الخطأ من خلال تحديد مصدر الاشتباه بصبرا. حيث جاء في الحكم: «وصلت معلومات إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة من قوى الأمن الداخلي تتعلق بثلاثة هواتف أرجوانية بما في ذلك الهاتف الأرجواني 018 الذي له علاقة محتملة بنشر الفيديو الذي يحدد مسؤولية هجوم 14 شباط» (الصفحة 1266 الفقرة 3909).

17- لا دليل على صلة الهواتف بالشاحنة

بالرغم من سنوات من عمل عشرات خبراء المدعي العام على تحليل حركة الاتصالات وطبيعة الشبكات المزعومة وهوية مستخدميها، عجزوا عن العثور على دلائل موثوقة ومقنعة وكافية للحسم بأن «الشبكات الهاتفية» كانت لها علاقة بشراء شاحنة الميتسوبيشي التي استخدمت في الهجوم او بتفخيخها. حيث ورد في نص الحكم: «لم تتلق غرفة المحاكمة دلائل كافية لتحسم دون أدنى شك معقول، أن لأي من شبكات الهواتف دوراً في شراء الكانتر (الميتسوبيشي)، أو ما فعله أي من مستخدمي الهواتف بعد ذلك لتجهيزها للاستخدام في الانفجار يوم الاثنين 14 شباط 2005» (الصفحة 1598 الفقرة 4795).

18- الشاهد المسيّس

إن أحد أبرز إخفاقات المدعي العام وفريق عمله الذي يتألف من محققين دوليين (معظمهم أوروبيون) ولبنانيين وعرب جاء في اعتماد «رواية محمّد» وهي تعدّ الدليل المباشر الوحيد الذي استند اليه الادعاء في سعيه لإدانة المتهمين الأربعة. هو الدليل المباشر لأنه يعتمد على إفادة شاهد لبناني سرّي ادعى أنه تعرّف الى حسين عنيسي في مسجد الحوري (الجامعة العربية) قبل أن يتعرف الى أحمد أبو عدس (الشخص الذي اختفى ونشر فيديو يحدد المسؤولية عن اغتيال الحريري). وكان هذا الشاهد (بما أنه الشاهد المباشر الوحيد فيمكن عدّه «الشاهد الملك» من دون منازع بالنسبة إلى المدعي العام) قد أدلى بشهادته أمام المحكمة وتبين بشكل قاطع أنه لا يتمتع بالمصداقية. واللافت أن لهذا الشاهد ارتباطات سياسية بحسب نص الحكم. «إن رواية محمد لا يمكن التأكد من صحتها وللشاهد ارتباطات سياسية محددة» (الصفحة 1648 الفقرة 4961). ويحسم الحكم عجز الادعاء بذكره أن «غرفة المحاكمة خلصت الى أن المدعي العام لم يثبت دون أدنى شك معقول أن السيد أبو عدس التقى شخصاً يدعى محمد في المسجد بين شهري كانون الأول 2004 وكانون الثاني 2005 وعلّمه الصلاة» (الصفحة 1655 الفقرة 4990). علماً أن «رواية محمد» تعدّ أحد أسس قضية الادعاء ضد عنيسي ومرعي وصبرا في المحكمة الخاصة بلبنان (الصفحة 1740 الفقرة 5255).

لبنان سدّد مئات ملايين الدولارات ليحصد ما عدّه قضاة المحكمة الخاصة انفسهم «إخفاقات»

19- محققون هواة

هذا الإخفاق مرتبط بالإخفاق السابق، غير أننا خصصنا فقرة خاصة به لأنه أبلغ ما يدل على نقص المهنية والاحتراف في عمل المحققين الدوليين الذين بدوا هواة ومبتدئين في العمل القضائي الصحيح. بدوا وكأنّ شاهداً يمكن أن يجافي الحقيقة أمامهم ولا يكترثون. وما هو أخطر من ذلك هو احتمال أن يكونوا قد انتبهوا إلى مجافاة الحقيقة ولكنهم لم يحسبوا الشاهد ظناً منهم أن بإمكانهم إقناع المحكمة برواية كاذبة. على أي حال يبدو أن المدعي العام تنبه إلى ذلك من خلال اعترافه الخجول بوصفه شهادة شاهده السري بـ«المتعارضة بشكل ما» (somewhat inconsistent) غير أنه لم يسحبها (الصفحة 1743 الفقرة 5266). فهل كان يراهن على احتمال عدم تنبه القضاة إلى عدم صدقية الشاهد؟ ألا يدل ذلك على نوايا المدعي العام ومستوى أخلاقياته؟

محققو المدعي العام كانوا قد جمعوا صوراً لعدد من الأشخاص من بينهم المتهم حسين عنيسي ووضعوها في لوح (photo board) عُرض على الشاهد السري ليتمكن من تحديد الشخص الذي التقاه في مسجد الحوري (الجامعة العربية) خلال كانون الثاني 2005. وكان محقق «خبير» سويسري يدعى لورنزو لانزي قد صمّم لوح الصور قبل عرضه على الشاهد السرّي، وذلك بمعاونة المحقق غزافييه لاروش مع «خبير» ثالث لم يرد اسمه في نص الحكم. وعرض المحقق غلين ويليامز لوح الصور على الشاهد. (الصفحة 1660 الفقرة 5006).

الإخفاق المهني الأول في هذا الإطار، والذي يتحمل مسؤوليته المدعي العام وهؤلاء المحققون الغربيون، جاء من خلال إضافة صور لأشخاص من أقرباء المتهم صبرا في لوح الصور الذي وُضعت فيه أيضاً صورة المتهم عنيسي. واللافت أن لورنزو ووليمايمز ادّعيا أنهما لم يعلما بوجود صور لأقارب المتهمين على لوح الصور (الصفحة 1661 الفقرة 5007). على أي حال أن وضع صور أقارب المتهمين على لوح التعريف لا يتناسب مع المعايير المهنية بحسب الخبير الألماني الذي أتى به الدفاع البروفسور سيغفريد لودفيك سبورر. وأخذت المحكمة بكل ملاحظات هذا الخبير الدولي الأكاديمي المعروف بصدقيته وبدقة شهاداته التقنية في المحاكم الألمانية.

الإخفاق المهني الثاني في هذا الإطار يكمن في اعتراف لورنزو بأن هناك فارقاً كبيراً في العمر بين صور الأشخاص الذين وُضعوا على لوح الصور (الصفحة 1661 الفقرة 5008). ويشكل ذلك بحسب البروفسور سبورر تجاوزاً إضافياً لأبسط المعايير المهنية.

الإخفاق المهني الثالث برز خلال عرض لوح الصور على الشاهد السري، حيث تردد نحو عشر دقائق قبل أن يشير الى صورة عنيسي ويقابل ذلك بهزّ رأس المحقق ويليامز (الصفحة 1663 الفقرة 5012) في إشارة تعبر عن الرضى. وبحسب المحكمة «يشكل ذلك ردة فعل تبعث التعريف كان يجب تجنبها» (الصفحة 1666 الفقرة 5022).

خلصت المحكمة بالقول بأن عملية تحديد عنيسي من قبل الشاهد السري شابتها «عيوب كثيرة» (many flaws) (الصفحة 1683 الفقرة 5081). وجاء ذلك تكراراً لما ذُكر في نص الحكم عن «أن المشاكل الكبيرة في تحديد الشاهد للمتهم تكمن في عيوب إجراءات التعريف التي اعتُمدت» من قبل مكتب المدعي العام (الصفحة 1679 الفقرة 5068).

20- أين أبو عدس؟

فشل المدعي العام والمحققون الذين اعتمدهم في جمع أي معلومات عن مصير أحمد أبو عدس واذا كان ما زال على قيد الحياة (الصفحة 1893 الفقرة 5772). «وبعد اطلاعها على كامل الأدلة، لا يمكن لغرفة المحاكمة أن تحسم إذا كان السيد أبو عدس قد أُرغم بأن يشارك في تسجيل الفيديو أو إذا كان قد قام بذلك بملء إرادته» (الصفحة 1892 الفقرة 5771). علماً أن أبو عدس كان يقيم في منطقة مكتظة (الطريق الجديدة) وأنه اللبنانيين، حيث إن إخفاقات المحققين الدوليين الذين تقاضوا رواتب تتجاوز بأضعاف رواتب المحققين اللبنانيين، لا تقلّ عن إخفاقات المحققين اللبنانيين الذين لم تكن لديهم لا الخبرات التقنية المتقدمة ولا العتاد ولا التعاون الاستخباري الإقليمي والدولي.

- يصعب تحديد سبب إخفاقات المدعي العام والمحققين التابعين له، حيث يمكن أن يكون بعضها غير مقصود وبسبب نقص في الكفاءة كما يمكن أن يكون مقصوداً لأسباب مجهولة. إن الاشتباه في احتمال أن يكون بعض الإخفاقات عن قصد مصدره استغراب غياب بعض الإجراءات البديهية في التحقيق الجنائي. فمثلاً يُستغرب عدم طرح بعض الأسئلة البديهية على شاهد في التحقيق في قضية صبرا، كما يُستغرب مضي المدعي العام برواية محمد بالرغم من تشكيكه في مصداقية الشاهد السري، ويُستغرب كذلك اتكال المدعي العام على محقق لا يجيد المعايير المهنية والقانونية لتحديد الشاهد لهوية شخص آخر.

(أ ف ب)

الخبيرة الاسرائيلية

استند المدعي العام (في المحكمة الخاصة بلبنان) في عمله الى 134 خبيراً، لكنه «لم يقم بتلخيص سيرهم الذاتية لمعرفة كفاءاتهم والتقارير التي قدموها والتي بلغ حجمها 8700 صفحة» (الصفحة 2279 الفقرة 190). ولكن «في النهاية استند المدعي العام إلى دلائل قدمها عشرون خبيراً. يعني ذلك أن الدلائل التي قدمها 114 خبيراً من أصل 134 خبيراً مقترحاً وردت أسماؤهم في قائمة القرائن في تشرين الثاني 2012، لا صلة لها بهذه المحكمة» (الصفحة 2279 الفقرة 191). علماً أن مكتب المدعي العام كان قد سدّد أتعاب جميع «الخبراء» بمن في ذلك أولئك الذين قال رئيس غرفة المحاكمة بأن لا صلة لشهاداتهم بالمحكمة. ولا بد من التساؤل عن جدوى عمل هؤلاء «الخبراء» بما أن عملهم لم يؤخذ به في القضية.

من بين الخبراء الذين اعتمدهم المدعي العام «خبيرة» إسرائيلية (خدمت في الجيش الإسرائيلي) تدعى ريتا كاتز (الصفحة 1877 الفقرة 5714 - المرجع 10606) خدمت في التسعينيات في جيش العدو الإسرائيلي ثم انتقلت الى الولايات المتحدة مع عائلتها حيث أسست معهد «سايت» عام 2002 وهو متخصّص بالمعلومات الاستخبارية عن المجموعات الإرهابية. وجاء في نص الحكم أن جميع المحامين الكلفين الدفاع عن حقوق المتهمين ومصالحهم كانوا قد اعترضوا على شهادتها. وجاءت موافقة القضاة على تقديم شهادة كاتز بالرغم من وجود القاضية اللبنانية ميشلين بريدي بينهم. والأكثر استغراباً هو أن القاضية جويس تابت كانت تشغل منصب نائبة المدعي العام الدولي يوم قرّر زملاؤها الاتصال والاستعانة بالإسرائيلية كاتز. ويشكل ذلك تجاوزاً واضحاً للقانون اللبناني وتواصلاً غير مشروع مع العدو الإسرائيلي المتمثل هنا بضابطة احتياط سابقة في جيشه. على أي حال جاء في نص الحكم أن موعداً كان قد حُدد لحضور كاتز جلسة محاكمة عبر الإنترنت (الصفحة 1878 الفقرة 5715) غير «أن الشاهدة لم تقدم شهادتها في هذه القضية» (الصفحة 1878 الفقرة 5716) ولم يرد أي تفسير إضافي يشرح أسباب عدم التمكن من الاستماع الى شهادتها بينما كانت قد تقاضت بدل أتعابها من المحكمة. يعني أن الدولة اللبنانية سدّدت نصف ما تقاضته الإسرائيلية.

ضابطاً في الجيش اللبناني هو العميد غسّان الطفيلي. ولم يحظ الطفيلي بأي تنويه لعمله بل على العكس اشتبه فيه وخضع للتحقيق بطريقة مخالفة لأبسط المعايير القانونية.

- لم يكن أداء المدعي العام الدولي ولا المحقق التابعين له أفضل حال من المحقق العدلي اللبناني والمحققين اللبنانيين، حيث إن إخفاقات المحققين الدوليين الذين تقاضوا رواتب تتجاوز بأضعاف رواتب المحققين اللبنانيين، لا تقلّ عن إخفاقات المحققين اللبنانيين الذين لم تكن لديهم لا الخبرات التقنية المتقدمة ولا العتاد ولا التعاون الاستخباري الإقليمي والدولي.

خلاصة الإخفاقات

إن إخفاقات المدعي العام والمحققين التابعين له التي عددنا بعضاً منها في عشرين فقرة، بعد الاطلاع على كامل نص الحكم، تدل على الآتي:

- إن معظم خلاصات التحقيق التي توصل اليها مكتب المدعي العام مصدرها التحقيق الذي أجري بإشراف القضاء اللبناني قبل انتقال الاختصاص الى المحكمة الخاصة بلبنان يوم الأول من آذار 2009. ولا بد من الإشارة هنا الى أن شبكة الهواتف الحمراء التي يزعم المدعي العام أنها استُخدمت لتنفيذ الهجوم يوم 14 شباط 2005 لم يكتشفها المدعي العام الدولي ولا لجنة التحقيق الدولية المستقلة ولا حتى فرع المعلومات والرائد شهيد وسام عيد. بل من اكتشفها كان

المشهد السياسي

نيران أميركية على ماكرون... وأديب على مشارف الاعتذار

المبادرة الفرنسية تترنّح

فيما كانت المبادرة الفرنسية تترنّح على وقع التوازنات الداخلية، استهدفتها واشنطن عبر وزير خارجيتها مايك بومبيو الذي هاجم الرئيس الفرنسي لجهة اجتماعه «بمسؤول كبير في حزب الله». فهل أطلق بومبيو رصاصة الرحمة على المبادرة؟ سؤال ملحّ في ظل ما يتردد عن قرب اعتذار مصطفى أديب عن عدم تأليف الحكومة

باريس وواشنطن وعواصم عربية تلوّح باضطرابات في لبنان في حال فشل مبادرة ماكرون

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. المعطيات أشارت الى أن العقد التي تعترض الحكومة لا تزال نفسها، خصوصاً لجهة إصرار أديب على عدم التواصل مع الكتل التي سمّته وأخذت عليه عدم تشاوره معها في ملف التشكيل وإصراره على توزيع الحقائب وفرض الأسماء، وهو ما رأى فيه ثنائي حزب الله وحركة أمل انقلاباً سياسياً. وقد أبلغ أديب رئيس الجمهورية، بوضوح، رفضه التواصل مع الكتل النيابية.

(هيثم الموسوي)

وفي اللقاءين اللذين جمعا عون بكل من رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب محمد رعد والمعاون السياسي لرئيس مجلس النواب، النائب علي حسن خليل، جدّد الطرفان رسالة سابقة برفض «محاولة البعض، وتحديداً رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، تشكيل حكومة وحده، أو بالتنسيق مع رؤساء الحكومة السابقين، فهذا أمرٌ خطير»، وأن «حزب الله وحركة أمل لن يقبلا بالتنازل عن وزارة المالية، كما لن يقبلا بتجاوز مكوّن أساسي». وأكد رعد وخليل أن «الأطراف الأخرى حرّة بخيار بالمشاركة أو عدمها، لكننا لم نقبل بإقصاء الطائفة الشيعية من العملية السياسية أو أن يُسمّي أحدٌ الوزراء الشيعة من دون التشاور معنا، وأي حكومة من هذا النوع تعني الذهاب إلى مشكل في البلد».

وقالت مصادر قريبة من اديب لـ«الأخبار» إنه «سيعتذر عن عدم قبول التكليف في حال لم يتمّ التوصل الى تفاهم، وأنه ربما يعتذر غداً (اليوم)، لأنه لا يريد اشتباكاً سياسياً مع ثنائي حزب الله وحركة أمل عبر فرض حكومة أمر واقع، ولا مع الرئيس الحريري ورؤساء الحكومات السابقين عبر الرضوخ للثنائي»، ورغم أن مصادر سياسية مطلعة على خط التكليف نفت ما تقدّم، مؤكدة أن «الموضوع لم يُطرح لا من قريب ولا من بعيد»، برزت أمس معطيات إضافية تشير إلى أن المبادرة الفرنسية تترنّح تحت الشروط والضربات الأميركية من جهة، وسوء إدارة الفرنسيين للمبادرة.

مصادر فرنسية أجرت «جردة حساب» لمبادرات الأسبوعين الماضيين، تقرّ بأن باريس غرقت في الوحل اللبناني. فهي من جهة محاصرة بشرط أميركي يطالب باستبعاد حزب الله عن الحكومة، وهو ما عبّر عنه مساعد وزير الخارجية الأميركية ديفيد شنكر في زيارته الأخيرة لبيروت، حين قال لعدد ممن التقاهم ما فُهم منه ان واشنطن تدعم باريس طالما ان مبادرتها ستنتج حكومة من دون الحزب. ومن جهة أخرى، عانت المبادرة الفرنسية من عطب أساسي تمثّل بتعدد الطباخين: السفارة في بيروت، الخارجية، المخابرات الخارجية، والإليزيه. ولكلّ من هذه الدوائر «مصادرها» التي تزوّدها بـ«المعلومات» والتقديرات... إضافة إلى لوائح بالمرشحين للتوزير كانت سيرهم الذاتية تُجمع في بيروت وتُرسل إلى العاصمة الفرنسية من أجل التدقيق فيها! وبحسب المصادر الفرنسية، فإن أحد الأخطاء المرتكبة كان في استسهال ترك أمر التأليف بيد ثلاثي سعد الحريري وفؤاد السنيورة ونجيب ميقاتي. الأول انتهى به الأمر «مكتئباً» في منزله؛ والثاني محتجاً على مشاركة كتلة «المستقبل» النيابية، ممثلة بالنائب سمير الجسر، في المشاورات التي دعا إليها عون، لأن هذه الخطوة تُعد اعترافاً «بحق» رئيس الجمهورية بمشاركة رئيس الحكومة في التأليف؛ أما الثالث، فانتهى به الأمر غاسلاً يديه من مدير مكتبه السابق، أديب، متهماً الحريري وحده بإدارة مفاوضات التأليف (وهنا، تؤكد المصادر الفرنسية أن عزمي طه ميقاتي، ابن شقيق الرئيس السابق للحكومة، يؤدي دوراً تنسيقياً أساسياً مع الفرنسيين).

خطأ ثانٍ تسجّله المصادر الفرنسية، متقاطعةً مع مصادر لبنانية، لجهة التعامل بخفة مع الواقع اللبناني، واعتقاد ان رمي ماكرون بثقله السياسي سيُنجح مبادرته بسهولة. فعلى سبيل المثال، المشكلة اليوم تتعدى مسألة حقيبة المالية إلى بقية الوزراء والحقائب، وصولاً إلى البيان الوزاري. أمام هذا الواقع، لم يعد أمام فرنسا وبعض الدول العربية، ومعها الولايات المتحدة، سوى التهويل باضطرابات ستبدأ في لبنان فور إعلان سقوط المبادرة الفرنسية، و«سيجري تحميل الثنائي الشيعي مسؤولية التعطيل».

السلبية المسيطرة محلياً غذّاها الموقف الأميركي الذي عبّر عنه، ابتداءً من يوم أول من أمس، وزير الخارجية مايك بومبيو، عندما أطلق «نيراناً مباشرة» على مبادرة ماكرون، منتقداً لقاء الرئيس الفرنسي بمسؤول كبير في حزب الله. وقال بومبيو إن «حزب الله، الوكيل الإيراني، هو الفاعل السياسي المهيمن لما يقرب من ثلاثة عقود، واليوم في بيروت ينتشر الفساد والنظام المالي والسياسي معطل»، مُعرباً عن أسفه لأن «فرنسا ترفض تصنيف حزب الله كله كمنظمة إرهابية، كما فعلت دول أوروبية أخرى، وقيّدت تقدم الإتحاد الأوروبي في هذا الإجراء». وفي مقال كتبه في صحيفة «لو فيغارو» الفرنسية، رأى بومبيو أنه «بدلاً من ذلك، تحافظ باريس على وهم بوجود جناح سياسي لحزب الله، رغم سيطرة إرهابي واحد هو حسن نصر الله». وذكر أنه «في 14 آب، فشلت فرنسا، إلى جانب المملكة المتحدة وألمانيا، في دعم قرار الولايات المتحدة بتجديد حظر الأسلحة (على إيران) في مجلس الأمن»، متسائلاً: «كيف يمكن لفرنسا أن تصوت على إلغاء حظر الأسلحة، ثم يلتقي الرئيس ماكرون بمسؤول كبير في حزب الله في بيروت في الأسبوع التالي»؟ وكان بومبيو قد حذر فرنسا من أن جهودها لحل الأزمة في لبنان قد تذهب سدى «إذا لم يتم التعامل على الفور مع مسألة تسلح جماعة حزب الله اللبنانية المدعومة من إيران».

(الأخبار)

مقالة

حادثة الشالوحي:
نموذج العيش في فيدرالية التيار والقوات

هيام القصيفي

في عيد الصليب جرت عادة المسيحيين في لبنان على إضاءة «قبولة» من نار، على جبالهم علامة انتصار الصليب. وبالأمس، وبغض النظر عن السؤال من هو محق ومن استفز الآخر وكيف أطلقت النار، احتفل القواتيون والعونيون- الباسيليون بعيد الصليب على طريقتهم المعتادة. فأعادوا معها «مسيحيي بيروت الشرقية» الى وقائع الثمانينيات والتسعينيات، التي كان يفترض أنه طوتها مصالحة معراب في السنوات الاخيرة وأمل منها المسيحيون راحة من التقاتل الداخلي. لكن الطرفين يحرصان كلما حاول أحد نسيان تلك المرحلة على أن يذكّرا بها. فكيف الحال اليوم وهما يحاولان طرح الفيدرالية مجدداً حيث يقدمان نموذجاً أولياً لكيفية العيش في ظلها وظلهما. فحديث اللامركزية الموسعة، كواجهة للكلام عن الفيدرالية، لم يعد حديثاً عابراً في الاوساط الحزبية المسيحية، بل بات خطاباً رسمياً، يعتمده حزبا القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر، في رؤيتيهما لمستقبل النظام السياسي. واقعياً، فإن جغرافيا اللامركزية الموسعة، تعني القوى المسيحية في مناطق جبل لبنان وبعض امتداداته شمالاً، وعملانياً هذه المناطق هي التي تتصارع فيها سياسياً وانتخابياً اربعة احزاب مسيحية، يتقدم فيها بالاصوات والمقاعد النيابية حزبا التيار والقوات. فهل يمكن، بعد حادثة ميرنا الشالوحي، تصور هذه المناطق تحت نظام فيدرالي وعباءة هذه الاحزاب وسلطتها السياسية و«الأمنية»؟ وهل يمكن مثلاً أن تعود تلة نهر الكلب حيث يبني التيار الوطني الحر مركزه الحزبي الجديد، خط صراع في استعادة للحدود التي رسمت إبان معارك العماد ميشال عون والقوات اللبنانية؟

الفيدرالية اليوم لم تعد موجهة حصراً نحو الشريك «الآخر» أو الطوائف الاخرى، على خلفية تحقيق الحقوق المسيحية والحفاظ على العيش المشترك على قاعدة لامركزية إدارية ومالية موسعة، بل اصبحت أيضاً تمثل خطراً بعد سلسلة التوترات الاخيرة الكلامية والميدانية وإطلاق النار، وتخيف المسيحيين لأنها تطرح مجدداً إشكالات داخلية. من عايش مرحلة الصراع الماضي، يعرف تماماً معنى إحياء العصبيات القديمة، والخطورة في تذكيتها مجدداً من قبل الطرفين - وعلى عناوين مختلفة، من تظاهرات 17 تشرين الى فشل العهد القوي وحقوق المسيحيين والانهيار الاقتصادي - لدى جيل جديد لم يعايش الحرب الاهلية وما تلاها، علماً بأن هؤلاء، رغم خلافهم السياسي، يواجهون الانهيار الاقتصادي والمالي نفسه، ويتساوون في رغبتهم بالهجرة لتحصيل مستقبل افضل علماً وعملاً، والاكيد أن كثراً من الطرفين يتساوون في فقدان مقومات أخلاقية وأدبية كثيرة في تعبيرهم عن «آرائهم». تكمن الخطورة أيضاً في أن الطرفين يذهبان في رهاناتهما الى الحد الاقصى، عقب فشل تجربة التعايش بعد انتخاب العماد ميشال عون رئيساً وطيّ ملف الخلافات السياسية الكبير بينهما. الوزير جبران باسيل يحاول على مفترق

> **الفيدرالية اليوم لم تعد موجهة حصراً نحو الشريك «الآخر» أو الطوائف الاخرى**

طرق بين العقوبات الاميركية والضغط الفرنسي، أن يعيد تموضعه الداخلي، بتعزيز أوراقه المسيحية بعد تراجعات كثيرة. ولعبة الشارع، دائماً تكون طريقة لكسب بعض المترددين، وبعض المتشنجين، كما حصل على طريق القصر الجمهوري وكما حصل في ميرنا الشالوحي. وحزب القوات، باستعراضه العسكري الذي يذكّر بأيام الحرب وباستعراضات الحزب السوري القومي الاجتماعي في الحمرا أو في كفتون، وبلجوئه الى الاستفزاز ولو الكلامي، يريد أيضاً فرض إيقاع جديد، وهو الذي يحاول إثبات موقعه في المعادلة السياسية خارج إطار الحكومة، وتمهيداً للانتخابات النيابية المقبلة.

بين هذين الحدّين الحزبيين، ثمة كمّ كبير من الاسئلة عن المغزى مما يجري، فيما لم يجف التراب فوق مدافن شهداء انفجار المرفأ، والعائلات لا تزال منكوبة في مناطق نفوذ الطرفين. وما معنى هذه التعبئة، سواء بالشتائم أم بإطلاق النار. وإطلاق النار هو الحد الأمني غير المسموح اطلاقاً، ولا سيما أن العونيين هم أنفسهم الذين انتقدوا بشدة إطلاق النار في عين الرمانة لدى تشييع أحد شهداء المرفأ. لكن كلا الطرفين يحاول من خلال هذه الممارسات سحب كل الشريحة الوسطية أو الشبابية التي كانت تحاول التفلت منهما في تظاهرات 17 تشرين. وما معنى إعادة إحياء التوترات المسيحية في وقت تزداد فيه الهجرة الشبابية، ويحاول الفاتيكان إرسال رسله للحفاظ على وجودهم في الشرق وتعزيز حضورهم في معادلة السلطة، وتتدخل فرنسا لمنع انهيار لبنان؟ وما معنى الاستفزازات المتبادلة من دون محاولة أي من المسؤولين لجمها، بل على العكس تماماً، حيث يجري تأجيج الصراعات والسماح للمناصرين والمسؤولين بأقصى أنواع التعبئة؟

لكن هناك أيضاً وجه آخر للخطورة، يتعلق بالجيش. الجيش الحالي، هو غير جيش الثمانينيات ومطلع التسعينيات، أي إنه واقعياً لا علاقة له بالمعارك العسكرية التي خاضها قائده حينها، أو بخلافاته السياسية، وهو نسج في ظل قياداته السابقة والحالية علاقات مع القوات عبر وسطاء ومباشرة. الجيش نفسه الذي لم يتمكن من ضبط عناصره على طريق القصر الجمهوري فأطلقوا النار تحذيراً للمتظاهرين ضد رئيس الجمهورية وسمح لمتظاهري التيار الوطني الحر بالتقدم، أصدر بياناً أول من أمس بدا فيه منحازاً بالكامل الى التيار الوطني، وحمّل قيادة القوات وحدها مسؤولية الاعتداء بالشتائم، من دون الكلام عمّن أطلق النار. السؤال الذي يُطرح هنا هو عن أي رسالة يحاول قائد الجيش العماد جوزف عون توجيهها، ولمن: لقوات بعدم المغامرة مجدداً، أم رسالة سلام الى التيار الوطني بتغطية إطلاق النار من عناصره وعناصر أمن الدولة؟ ما هي الغاية من البيان، وأي دوافع له، وهو الذي حدّد بعد ساعات قليلة المسؤوليات، فيما لم تعرف بعد مسؤولية إطلاق النار على طريق القصر الجمهوري؟ موقف الجيش ملتبس تماماً، لأنه سياسي وليس عسكرياً. لعل الاستخبارات الفرنسية الضالعة في عملية تأليف الحكومة وطرح إشكالات النظام الجديد، ترفع هي أيضاً تقريراً بحادثة ميرنا الشالوحي، وما قبلها وما بعدها. هكذا تكتمل الصورة.

تقرير

«المالية»: السرية المصرفية ليست عائقاً أمام التدقيق الجنائي

عندما يتعلق الأمر بالمتوقّع من التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان، تنقسم الآراء سريعاً. من عايش سلامة يدرك أنه بالرغم من إبداء استعداده للتعاون، إلّا أنه لن يسلّم رقبته لأحد. خاصة أن الخطاء السياسي الذي يحميه لا يزال ثابتاً. لكن في المقابل، في وزارة المالية من يؤكد أن القطار انطلق، وأن السرية المصرفية لن تكون عائقاً أمام الوصول إلى كشف كل عمليات المصرف المركزي

إيلي الفرزلي

رسمياً، انطلقت رحلة التدقيق الجنائي والمحاسبي والمالي في حسابات مصرف لبنان. شركتا «مارسال آند فاريس» و«كي بي آم جي» قدّمتا لائحتين بالمعلومات والبيانات التي تحتاجان إليها لإجراء التدقيق إلى وزارة المالية يوم السبت، ثم تلتهما شركة «أوليفر وايمن» أمس. بدورها، حوّلت الوزارة هذه الطلبات للمهورة بعبارة «سرّي» إلى مصرف لبنان. وبالرغم من أهمية التدقيق المحاسبي والمالي، إلا أن التدقيق الجنائي هو الذي يستحوذ على الاهتمام المحلي كما الدولي. أمام مصرف لبنان أسبوعان، بحسب العقد، لتسليم البيانات المطلوبة إلى شركة «مارسال آند فاريس».

لكن هل سيُسلّمها فعلاً؟ هنا تتقدم وجهتا نظر، لكل منهما حجّتها. الفريق الأول يعتبر أن التدقيق، ولا سيما الجنائي، لا يمكن أن يتم في ظل وجود رياض سلامة على رأس المصرف. من البديهيات، بحسب وجهة النظر هذه، أن تكون الخطوة الأولى لبدء أيّ تدقيق مالي أو محاسبي، ولا سيما جنائي، أن يُزاح المشتبه فيه من سدة المسؤولية، إذ لا يمكن التدقيق أو طلب المعلومات من الجهة المتّهمة بإجراء عمليات غير قانونية أو على الأقل غير مدروسة، أسهمت في مفاقمة الأزمة وصولاً إلى الانهيار. الإشارة الأكبر هنا تتعلق بالهندسات المالية التي بدأت عام 2016، واستمرت في السنوات الثلاث التي تلت.

الخطوة الأولى لإنجاح أي تدقيق مفترض لم تتحقق، لكن ذلك لا يعني بحسب وجهة النظر الثانية أن التدقيق لن يصل إلى كشف المخالفات المرتكبة. قوة الدفع هذه المرة هي العين الدولية المفتوحة على لبنان، والتي دفعت باتجاه إجراء التدقيق. القيادة الفرنسية تؤكد مراراً اهتمامها بهذه المسألة ودعمها لها، وكذلك صندوق النقد الدولي الذي أصدر بياناً، رحّب فيه بانطلاق التدقيق الجنائي. ماذا بعد؟ هل سيؤدي هذا الدفع الدولي إلى القفز عن المعوقات التي ستقف في وجه التدقيق، وأبرزها: الحائط المرفوع سياسياً من قبل ثلاثي نبيه بري وسعد الحريري ووليد جنبلاط ضد المسّ بسلامة، وتمسك مصرف لبنان بحرفية القوانين التي تسمح له بعدم تلبية طلبات شركات التدقيق، ولا سيما منها قانون السرية المصرفية وقانون النقد والتسليف؟

تعاملوا مع رياض سلامة على أنه يجيبون سريعاً بالنفي. تجربتهم معه تقول إنه لطالما رفع الفيتو بوجه طلبات وزارة المالية بحجة السرية المصرفية. وهو نفسه كان يرفض إعطاء وزراء المالية أسماء الجهات المكتتبة بسندات الخزينة بحجة السرية المصرفية، متغاضياً عن بديهية حق المُقترض في معرفة اسم من أقرضه.

حتى الطلبات الرسمية التي وصلته من الإدارة الضريبية لمعرفة المصارف المستفيدة من الهندسات المالية تمهيداً لتكليفها بالضريبة على أرباحها المستجدّة، كانت تُرفض بذريعة السرية المصرفية. وليس بعيداً، دأبت الحكومة المستقيلة، كما رئيس الجمهورية، على طلب الرقم الفعلي لموجودات مصرف لبنان من الجمهورية سليم جريصاتي، الذي اعتبر أن وصول التدقيق الجنائي إلى النهاية الصحيحة، يتطلّب إعطاء شركة «ألفاريز» صلاحية الأطلاع على العمليات المالية في نظام المعلوماتية، بما يسمح بمتابعة كل ما دخل إلى مصرف لبنان وخرج منه. من دون ذلك، تؤكد مصادر مقرّبة من رئاسة الجمهورية أن التدقيق قد لا يصل إلى نتائج فعلية. لكن في المقابل، فإن لوزارة المالية رأياً آخر. هي تؤكّد أن أغلب المعلومات التي تحتاج إليها الشركة غير خاضعة للسرّية المصرفية (أغلب عمليات المصرف المركزي المتعلقة بعمله أو بعلاقته مع الإدارات العامة والمصارف). كما أن مصرف لبنان لن يستطيع الاستنساب في تسليم المعلومات المطلوبة، انطلاقاً من أنه يمكن كشف أيّ محاولة لحجب المعلومات.

> **لم تُعطَ شركة «الفاريز» حقّ الاطلاع على النظام المعلوماتي لمصرف لبنان**

إضافي على أن سلامة لم يعُد مطلق اليدين في عمله. وهي تشير إلى أن الفرنسيين عبّروا عن استعدادهم للقدوم إلى لبنان ومساعدة المصرف المركزي على تحديث عمليات الاحتساب، والتأكّد من كيفية تسجيله لهذه العمليات، خاصة بعد الخلاف الذي امتد لأشهر بين الحكومة وصندوق النقد من جهة، ومصرف لبنان ولجنة المال النيابية على تقدير الخسائر. المصادر تشير إلى أن سلامة وافق فوراً على الطلب، وبدأ التعاون على هذا الأساس!

لكن في المقابل، فإن مصادر أخرى تشكّك في الدور الذي يلعبه الفرنسيون في هذا السياق، كما تشكك في أسباب فتح سلامة لأبواب المصرف لهم، من دون أي عقد، وهو ما لم يفعله حتى مع الحكومة، التي تملك بحسب قانون النقد والتسليف حقّ الرقابة على أعمال المصرف المركزي، عبر مفوّضها لديه. وتساؤل: هل يعني ذلك أن الفرنسيين دخلوا على خط تعويم سلامة أو الالتفاف على التدقيق الجنائي؟

لا أحد يملك الإجابة بعد. لكن حتى الآن، لا رابط بين المهمّة الفرنسية ومهمّة شركات التدقيق. مصادر وزارة المالية تؤكد كذلك أن القوانين اللبنانية لن تكون عائقاً أمام حصول الشركات على المعلومات التي تريدها. هنا تبادر مصادر مطلعة إلى تأكيد أن وجود مفوض حكومة قوي يمكن أن يقفل كل أبواب الماضي، إذ كان سلامة لا يعير أهمية لا لمفوّض الحكومة ولا للمجلس المركزي ولا حتى لوزراء المالية. كان يدرك أن السلطة المطلقة في أمور النقد معقودة له، وكان يدرك أنه فوق المحاسبة، ليس لشيء سوى لأن كل الطبقة الحاكمة كانت مستفيدة منه. هل تغيّر ذلك اليوم؟ عملياً، القوى السياسية لا تزال نفسها، والمستفيدون هم أنفسهم، لكن ثمة من يؤكد أن الانهيار غير المسبوق الذي تلته وصاية دولية واضحة، يمنعان الاستمرار بطريقة العمل السابقة.

النسخة الأولى لعقد التدقيق الجنائي كانت تتضمن السماح للشركة بالحصول على البرامج المحاسبية للمصرف بشكل كامل. تقول المصادر إن مستشارين قانونيين معنيين اقترحوا إزالتها، بحجة أن المصرف سيملك الحجة حينها لرفض تسليم الداتا، على اعتبار أن احتواء هذه البرامج على كل حسابات المصرف وحسابات الغير، يجعلها خاضعة للسرية المصرفية. هذا الموقف يناقض الموقف الذي كان تبنّاه مستشار رئيس

قضية

موسم الهجرة من الشمال
«عبّارات» تحمل الفقراء إلى الموت

عاشت طرابلس ثمانية أيام من القلق على عدد من أبنائها ممن غادروا الى قبرص عبر البحر. انقطع التواصل مع هؤلاء إلى أن عثرت عليهم القوات البحرية في الجيش بالتعاون مع قوات اليونيفيل وهم في حال مزرية. بعدما قضى بعضهم غرقاً وجوعاً

(أ ف ب)

محمد خالد ملص

قبل سبع سنوات، غادر مركب كبير شاطئ طرابلس حاملاً على متنه مهاجرين نحو بلاد الله الواسعة. يومها، استقلّت عائلات بأكملها المركب المتهالك، غير آبهين بمخاطر البحر. جلّ ما كان يهمهم الخروج من «أرضٍ البخور والعسل» الى أي بلد آخر يتدبّرون فيها لقمة عيشهم. باعوا كل ما كانوا يملكونه في قراهم وركبوا البحر... لكن سرعان ما عاد أكثر من 50 منهم

قبض صاحب المركب 350 مليون ليرة من الركاب وتركهم في عرض البحر

في التوابيت إلى أحيائهم وقراهم الفقيرة في طرابلس وعكار والمنية. بعدها، لم ينقطع أبناء تلك المناطق عن السفر في عرض البحر. يكاد لا يمر أسبوع من دون أن يغادر مركب يحمل حالمين بالهجرة شواطئ العبدة والمنية وطرابلس، في رحلات تنظّمها مافيا تهريب تنشط بكثافة في معظم مناطق الشمال في اتجاه قبرص وتركيا واليونان، كمحطات عبور الى دول وبلدان أخرى. وفي كل مرّة، تحمل المراكب فقراء لا يصلون إلى مقاصدهم في أغلب الأحيان، وتتأرجح مصائرهم بين الموت غرقاً أو اعتقال خفر السواحل لمن يصل منهم الى بعض الشواطئ قبل إجبارهم على العودة من حيث أتوا... فيما قلة قليلة تنجح في تحقيق «الحلم». كل أسبوع، ثمة رحلة نحو المجهول، ليس آخرها المركب الذي حمل نحو 50 راكباً قبل ثمانية أيام، والذي عثرت عليه البحرية اللبنانية، بالتعاون مع قوات اليونيفيل، أول من أمس، في منتصف الطريق بين لبنان وقبرص. في الرحلة الأخيرة، كان المهاجرون لبنانيين (في غالبيّتهم من منطقة القبة في طرابلس) وسوريين، وكانت بحجة عدم جهوز المركب. في ما بعد، عرفوا أن فترة الانتظار تلك كانت «لتدبير ركاب آخرين»، على ما يقول أحد العائدين لـ«الأخبار». بعد يومين، انطلقت العبّارة بـ 50 شخصاً، بينهم أطفال ونساء في مركب لا يتسع لأكثر من 25 شخصاً فقط. وقد دفع كل منهم لسماسرة الموت سبعة ملايين ليرة، أي ما مجموعه 350 مليون ليرة.

ولأن الحمولة زادت، منع المحمد «المسافرين» من حمل أمتعتهم، بما فيها الطعام وحليب الأطفال، طالباً منهم وضعها «في مركب ثانٍ سيسير إلى جانبهم». بعد انطلاق المركب، اختفى المحمد والمركب المرافق. ركب المهاجرون البحر وحدهم، بلا مرشد، وانقطع الاتصال معهم. ورغم محاولات أهاليهم التواصل مع الجانب القبرصي، عبر بعض الوسطاء، إلا أنهم لم يوفقوا بالوصول إليهم. إذ جاء الجواب من قبرص بأن «الأسماء التي قدِمت غير موجودة لديهم».

ثمانية أيام في عرض البحر عاشها المهاجرون من دون طعام وشراب، وكانت حصيلتها موت 14 منهم، بينهم ثلاثة شبان فقد أثرهم بعدما قرروا العودة سباحة، إضافة الى طفلين ماتا جوعاً ولم يقبل ذووهما برميهما في البحر، فعمدوا إلى ربط جثتيهما بالمركب؛ أما البقية ممن حالفهم الحظ، فقد عاشوا لحظاتٍ أسوأ من تلك التي خبروها في ذل البلاد، فقد «عانينا من الجوع الشّديد، والعطش الشديد تحت شمس لاهبة، واضطررنا الى شرب مياه البحر».

مات من مات، وعاد آخرون إلى البلاد التي هربوا منها، وإن كانوا سيجربون تلك الرحلة «مرة أخرى»، على ما يقولون. فالموت في البحر، بالنسبة إليهم، أهون مما يعيشونه. مع ذلك، لا أحد يأبه لما يعانيه هؤلاء من فقراء قرى الأطراف، إلا من يشبهونهم. فرغم الأموات الذين يحصدهم البحر، وآخرهم الضحايا الـ 14، لم يتحرك أحد من الدولة. انتهت القصة بقطع عدد من أهالي القبة الطرابلسية ومنطقة البيرة العكارية عدداً من الطرقات احتجاجاً، ثم أعادت القوى الأمنية فتحها بالقوة، وكأن شيئاً لم يكن... في انتظار رحلة أخرى.

تقرير

الحليب ومشتقّاته: نحو زيادة الأسعار 300%؟

راجانا حميّة

عادت النقمة على الدعم من باب تسعير الحليب الطبيعي. فبعد جولة «اشتباك» أولى بين نقابة مربّي الأبقار الحلوب ووزارتَي الزراعة والاقتصاد والتجارة حول إدخال مادة الحليب البودرة ضمن الأصناف المدعومة، بدأت الجولة الثانية مع اتخاذ وزارة الزراعة، منفردة، قرار تسعير ليتر الحليب الطبيعي بـ1700 ليرة، من دون العودة إلى النقابة، وهو ما دفع بالأخيرة إلى رفع سقف الاعتراض، مؤكدة أن «القرار لا يلزمنا».

تعترض النقابة على القرار لسببين، أولهما أنه صدر من دون أخذ رأيها، وثانيهما أنه «لم يستند إلى دراسة مفصلة لاحتياجات إنتاج مادة الحليب واسعارها»، على ما يقول رئيس النقابة عمر خير الجراح.

هذان التفصيلان يجعلان القرار «باطلاً». لذلك، وضعت النقابة خطتها للدفاع عن «المهنة»، والتي بدأت أول من أمس بلقاء مع وزير الزراعة عباس مرتضى لتقديم دراسة مفصلة عن كلفة إنتاج الحليب. خلال اللقاء، وضع مربّو الأبقار الحلوبة لائحة بالمواد التي تستخدم في عملية الإنتاج وقدّروا على أساسها كلفة ليتر الحليب، وتضمّ اللائحة «الأعلاف والمضافات العلفية والأدوية البيطرية والملقاحات والمطهّرات والبكاكير المستوردة التي تصبح بقراً حلوباً». وهذه كلها، بحسب الجراح، «تُسعّر بالدولار الأميركي كونها في غالبيتها مستوردة. ورغم إدخال الأعلاف ضمن السلة الغذائية المفصلة، إلا أن العلف المدعوم لم يصل بعد إلى معظم المزارعين الذين لا يزالون يشترون الأعلاف من ذرة وصويا وشعير وغيرها بسعر صرف السوق السوداء». بناءً على ذلك، تقدّر النقابة كلفة إنتاج ليتر الحليب بضعف تسعيرة وزارتي الاقتصاد والزراعة. فبحسب النقابة، تبلغ كلفة إنتاج ليتر الحليب 2850 ليرة في أرض المزرعة، على أن يسلم إلى المعمل بـ3050 ليرة، وهذه الكلفة «لا تتضمن كلفة استبدال القطيع التي تمثّل نسبة 1.5% من عدد القطيع شهرياً»، على ما يشير بيان النقابة.

نقطة الخلاف بين الأطراف الثلاثة هي كيفية احتساب سعر الليتر بالليرة. بالدولار الأميركي، يبلغ سعر الليتر 60 سنتاً، وكان الاتفاق الأولي بأن يتم تسعير 33% على أساس سعر الصرف الذي قدّره مصرف لبنان عند حدود 3900 ليرة و27% على أساس سعر الصرف الرسمي 1500 ليرة. الأزمة هنا أن «سعر الـ1500 بات مستحيلاً مع وصول سعر الصرف إلى أكثر من سبعة آلاف ليرة». لذلك، تطلب النقابة التعديل، بحيث تصبح الـ33% على أساس سعر صرف السوق الموازي، وعندها «يصبح سعر ليتر الحليب 2500 ليرة، ويمكننا التفاوض على السعر».

تقدر نقابة مربّي الأبقار كلفة إنتاج ليتر الحليب بضعفي تسعيرة الوزارة

المشكلة الأخرى المتوقعة هي في الخطوة التي لم تتخذها المعامل بعد برفع سعر منتجاتها لتتلاءم مع سعر الـ 3000 ليرة للبتر الذي تتسلمه من المزارعين. فعندما كان المزارعون يسلّمون الحليب إلى المعامل بـ950 ليرة، رفعت هذه الأخيرة أسعارها بين 100 و120%. لذلك، فالخوف من الآتي، في حال قرّرت رفع الأسعار بما يتناسب وسعر الحليب، أي بنسبة 300%، وهو ما ألمح إليه صاحب أحد المعامل الكبرى. عندها، سيدفع المستهلكون الثمن، كما هي الحال دائماً.

يكبر الخلاف اليوم. لا المربّون قادرون على التنازل عما يعتبرونه حقوقهم، بعدما انتهى إنتاج الحليب إلى 250 طناً يومياً من 700 طن. ولا الوزارات قادرة على توضيح آلية الدعم، وخصوصاً في ظل سعر صرف غير ثابت وتحكّم التجار في مواد سلة الدعم. ولئن كانت وزارة الاقتصاد تنفي مسؤوليتها في ما يخص التسعير، مشيرة إلى أن «دور الوزارة فقط يأتي في إطار الرقابة على السعر المحدد»، على ما يقول المدير العام، محمد أبو حيدر، لم تتخذ وزارة الزراعة بعد أية خطوات «تصحيحية»، بما يُعفي المواطن من دعم الفارق بين الأسعار. ما فعلته وزارة الزراعة إلى الآن هو اتخاذ قرار يتيح للمزارعين لإحالته إلى النيابة العامة المالية لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقه».

إلى الآن، لا حلول، فيما عداد سعر الصرف يسير تصاعدياً، ويُحتسب من جيب المواطن. وما الدليل، سوى أصناف مشتقات الحليب التي زادت أضعافاً مضاعفة منذ بداية الأزمة.

كورونا

لا لقاح روسيّاً قبل اعتماده دوليّاً
لبنان يتجاوز الـ 15 ألف إصابة

هديل فرفور

لا صحة للمعلومات التي تناقلتها بعض وسائل الإعلام بشأن «استقدام» عيّنات من اللقاح الروسي إلى لبنان مطلع الأسبوع المُقبل. إذ لا تزال وزارة الصحة تبحث في الخيارات المتاحة، «والهاجس الأساس ألّا نكون البلد الأول الذي يجرّب اللقاح الذي لم يُسجَّل رسمياً بعد والذي لا تملك منظمة الصحة العالمية معلومات كافية عنه»، بحسب مصادر في الوزارة.

رغم ذلك، أكد وزير الصحة حمد حسن أن العمل جارٍ لتأمين اللقاح «بسعر يأخذ في الاعتبار المُعطيات الاقتصادية والمالية الحالية»، لافتاً إلى أنه طُلب من حاكم مصرف لبنان إعطاء الأولوية لتأمين المبالغ المالية الضرورية لتأمين اللقاح. وأشار إلى تواصل عبر السفارة الروسية «لمتابعة المعطيات وتأمين ما يلزم من دراسات تساعد في تقييم أهمية اللقاح الروسي».

في غضون ذلك، تنصبّ الجهود على محاولة تأمين اللقاحات المخصّصة للإنفلونزا الموسمية المتوقّعة مطلع الخريف، والتي من شأنها أن تؤجّج الأزمة الصحية في ظل تفاقم الواقع الوبائي نظراً إلى الحاجة «المُشتركة» التي تولدها الإنفلونزا - مع الوباء - إلى أجهزة التنفس وإلى بعض الخدمات الاستشفائية. أما إشارة حسن إلى «الدراسات» المرتبطة بـ «تقييم» اللقاح الروسي فتعبّر عن تريث في اعتماد اللقاح قبل تسجيله رسمياً من قبل المنظمات العالمية المختصة وتجنّب تجريبه قبل مراقبة نتائجه في بقية البلدان.

والجدير ذكره أن مساعي تأمين اللقاحات، سواء للإنفلونزا أو لكوفيد 19، تستند إلى هبات وقروض ميسّرة من عدة جهات، على ما تفيد به المعلومات.

في الموازاة، لا تزال الأرقام الرسمية تظهر مُضيّ البلاد نحو كارثة وبائية مع مواصلة تسجيل مئات الإصابات يومياً. وأعلنت الوزارة، أمس، تسجيل 592 إصابة (590 مقيماً ووافدان) من أصل أكثر من 11 ألف فحص مخبري. وبذلك تجاوز إجمالي الإصابات في لبنان الـ 25 ألفاً، فيما لامس عدد المُصابين الفعليين الـ 16 ألفاً.

الخبر الجيد أنه بدأت تظهر ملامح شفاء دفعة كبيرة من مئات الإصابات منذ نحو ثلاثة أسابيع. إذ تظهر أرقام الوزارة أن 451 شخصاً شُفوا خلال 24 ساعة، إلا أن هذا المعطى لن يؤثر على مسار الأعداد كثيراً نظراً إلى مواصلة تسجيل مئات الإصابات يومياً، ما ينذر بالأسوأ وخصوصاً لجهة مواصلة تسجيل إصابات في القطاع الصحي (سبع حالات جديدة أعلن عنها أمس، ووصل إجمالي الإصابات في صفوف العاملين الصحيين إلى 778)، فيما لا تزال أعداد المُقيمين في المُستشفيات ترتفع حكماً، إذ وصلت إلى 426 شخصاً، أكثر من 100 منهم حالتهم حرجة ويقيمون في العناية الفائقة. وقد أوصلت هذه الأرقام لبنان الى المرتبة 74 عالمياً لجهة تسجيل إصابات جديدة يومياً، بعدما كان في المرتبة 84 قبل شهر، والمرتبة 103 منذ شهرين.

(هيثم الموسوي)

تقرير

إصابات المدارس تقلق الأهالي: هل تعدّل خطة وزارة التربية؟

فاتن الحاج

قلق وإرباك يرافقان العودة المقررة إلى المقاعد الدراسية في 28 الجاري. لا شيء في الأجواء يدعو إلى الاطمئنان إلى التعليم الحضوري، في ظل استمرار عدّاد كورونا بالارتفاع وظهور إصابات في أوساط الهيئات التعليمية والإدارية، كما حصل في اليومين الماضيين في مدرسة الأنطونية في جعلتون وثانوية رفيق الحريري في صيدا، واللجوء إلى تشديد إجراءات الوقاية مثل إقفال أقسام في المدرسة.

حتى الآن، لم يطرأ جديد على خطة وزارة التربية لجهة اعتماد التعليم المدمج بين الحضوري و«أونلاين». إلا أن مصادر وزير التربية تتحدث عن تعديلات يمكن أن تحصل هذا الأسبوع فيما لو استمرت أعداد الإصابات بالفيروس في الازدياد، علماً بأن عدداً من المدارس الخاصة قرر البدء بالتعليم «أونلاين» قبل 28 الجاري، في محاولة لتجريب المنصات الإلكترونية وقياس مدى جهوزية التلامذة والمعلمين لهذا الجزء من التعليم، مع ترقب للمستجدات التي ستأتي من الوزارة ولجنة كورونا، فيما قرّر البعض الآخر التريث في انتظار الاختبار الذي سيحدث في المدارس الرسمية، وخصوصاً أنّه سيصدر تقييم بعد 3 أسابيع من الحضور إلى القاعات.

اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة الذي ترك للمؤسسات المنضوية فيه هامش اختيار الصيغة المناسبة في تطبيق التعليم المدمج، أعلن أنه ينطلق من ثابتتين: الأولى التزام قرار الوزارة ولجنة كورونا بحضور الصفوف، والثانية عدم إضاعة عام دراسي تحت أي ظرف من الظروف وابتداع الحلول، مع تطبيق البروتوكول الصحي للوزارة بحذافيره.

وقال عضو الاتحاد وممثل مدارس المصطفى محمد سماحة إن «لدينا مصلحة كبيرة في التعليم الحضوري حيث يتحقق التفاعل بين المعلم والتلميذ وأهداف التعليم السلوكي والأخلاقي ويجري تجاوز معوّقات من المدارس الخاصة قرر البدء بالتعليم «أونلاين» قبل 28 الجاري، في محاولة لتجريب المنصات الإلكترونية وقياس مدى جهوزية التلامذة والمعلمين لهذا الجزء من التعليم، مع ترقب للمستجدات التي ستأتي من الوزارة

تتريث بعض المدارس في العودة حضورياً في انتظار الاختبار في التعليم الرسمي

الظن دائماً، ثم إنّ موضوع العودة لن يكون بقرار من المؤسسات بل بقرار من الوزارة، حتى إنّه حصل تشكيك داخل الاتحاد بإمكانية تسيير التعليم الحضوري بسبب انتشار كورونا».

الأهل منقسمون بين من يتحمس لمتابعة أبنائهم التعليم الحضوري، ومن يفضّل التعليم عن بعد، ريثما تنخفض إصابات كورونا إلى حد كبير، وبالتالي فإنّ «وزارة التربية في هذه الحالة هي المسؤولة عن توفير السلامة الصحية للأولاد في القاعات الدراسية والباصات وليس إدارة المدرسة فحسب»، على ما تقول رئيسة اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور لمى الزين الطويل، سائلة «ما إذا كانت المدارس بدأت بتطبيق البروتوكول الصحي فعلاً خلال أعمال التسجيل، أم أن الإجراءات الوقائية الدقيقة ستبدأ فقط مع عودة التلامذة، باعتبار أنّ الإصابات التي ظهرت أخيراً في المدارس أرعبت الكثير من الأهالي».

وفي موضوع الأقساط، ينتظر اتحاد لجان الأهل وضع الموازنات المدرسية للعام الدراسي 2020 -2021 التي ترفع إلى وزارة التربية في 31 كانون الثاني كحد أقصى ليبنى على الشيء مقتضاه، ولا سيما أن القسط الأول المستوفى حالياً لا يجب، بحسب القانون، أن يتجاوز 30% من قيمة قسط العام الماضي، والمدارس عموماً حافظت على قيمة الأقساط، ما عدا بعض الاستثناءات. وسيدرس الاتحاد عبر لجان الأهل المنضوية فيه الموازنات المرفوعة، وما إذا كانت ستتناسب مع نوع التعليم الذي سيقدم هذا العام بناءً على تطورات وباء كورونا، لجهة الأجور والمصاريف التشغيلية.

بريميرليغ

انطلاقة قويّة للكرة الإنكليزيّة
لامبارد يُقنع ومورينيو تحت الضغط

اختُتم الأسبوع الأول من الدوري الإنكليزي الممتاز من دون مفاجآت كبيرة، حيث تُرجمت التحضيرات الصيفية على أرض الواقع. انتصارات مقنعة لأغلب فرق المقدّمة بشّرت بموسم واعد، في حين سيواجه بعض المدربين صعوبات كبيرة قد تودي بمناصبهم قبل نهاية الموسم

قدّم تشلسي مستوى مميزاً في مباراته الأولى (أ ف ب)

حسين فحص

انتهى اللقاء الذي جمع برايتون وتشلسي ليل الإثنين ـ الثلاثاء بفوز هذا الأخير (3-1) وسط أداء مقنع. نتيجة شبه مثالية في المباراة الافتتاحية للبلوز أظهرت مدى جاهزية المنظومة، بانتظار الاستحقاقات المقبلة.

دخل تشلسي اللقاء منقوصاً من أبرز لاعبيه، حيث جلس القائد سيزار أزبيلكويتا على الدكة، كما غاب أفضل لاعب في الفريق في الموسم الماضي كوفاسيتش بداعي الإيقاف. لم يشارك من الصفقات الجديدة سوى فيرنير وهافرتز، في حين غاب كل من بن تشيلويل وحكيم زياش للإصابة، إضافة إلى المدافع تياغو سيلفا بداعي عدم الجاهزية البدنية. رغم ذلك، دكّ البلوز شباك منافسه برايتون بثلاثية، مظهراً مدى تكيّف منظومة المدرب فرانك لامبارد.

كان لافتاً مدى متانة خط الدفاع في المباراة، بقيادة المدافع الدنماركي كريستنسن وإلى جانبه الفرنسي كورت زوما. ثنائية مثالية كان لها الفضل الكبير في حصد النقاط الثلاث. في الوسط، ظهر جلياً التكتّف بين الثنائي جورجينيو ونغولو كانتي، وهي نقطة أخرى عمل على حلّها المدرب خلال التحضيرات، ليُحسن التوافق في الأدوار. برز فيرنير في خط المقدمة مع الشاب الواعد مايسن ماونت، في حين ظهر جلياً عدم تكيف الوافد الجديد كاي هافرتز نظراً إلى ضيق الوقت، وعدم خوضه الكثير من التدريبات مع الفريق. مع مشاركة الأسماء الجديدة، وتكيّف الفريق أكثر، سيكون لكتيبة البلوز شأن كبير في الدوري.

بعيداً عن تشلسي، افتتح إيفرتون مشواره بأفضل طريقة ممكنة، بعد أن فاز خارج القواعد على توتنهام بهدف نظيف. درس كروي قدّمه المدرب الإيطالي المخضرم كارلو أنشيلوتي لنظيره البرتغالي جوزيه مورينيو، عاد على «التوفيز» بالنقاط الثلاث، في حين أعطت النتيجة مؤشرات سلبية عن موسم توتنهام.

> يبدو إيفرتون في طريقه للصراع على مقعد مؤهّل إلى دوري الأبطال

أيمن، وريتشارليسون كجناح أيسر مع دومينيك كالفيرت لوين في المقدمة، وأعطى المدرب الإيطالي لاعبيه حرية اللامركزية في الملعب. تولّى جايمس بناء هجمات التوفيز على الجانب الأيمن. وكان الكولومبي يدخل إلى عمق الملعب ليسمح للظهير الأيمن شيموس كولمان بالتقدم. وعلى اليسار، كان ريتشارليسون يتحرك للداخل بجوار كالفيرت لوين ويسحب معه مات دوهيرتي الظهير الأيمن لتوتنهام، ليخلق مساحة على الطرف الأيسر للوكاس ديني القادم من الخلف، في حين سيطر الوافدان الجديدان الآن ودوكوري على وسط الملعب. بفعل السرعات وعدم المركزية، انتصر إيفرتون على توتنهام، الأمر الذي كبّد جوزيه مورينيو أولى خسارات الموسم الجديد.

في ظل تنوّع المواهب والخبرات، أستون فيلا، وبيرنلي مع مانشستر يونايتد، بسبب مشاركة ثنائي مدينة مانشستر في المسابقات الأوروبية.

على أقل تقدير.

في مباراة أخرى، اكتسح ليستر سيتي مضيفه ويست بروميتش البيون (3-0). رغم رحيل الظهير بن تشيلويل، وغياب بعض العناصر للإصابة، نجح المدرب بريندان رودجرز في البناء على نجاح الموسم الماضي، بفوز مقنع في الجولة الافتتاحية للفريق. وسجّل أهداف ليستر كل من تيموثي كاستاني في الدقيقة 56 وجيمي فاردي (هدفين) من ركلتي جزاء في الدقيقتين 74 و84. انتصار مهم سيستهلّه رجال بريندان رودجرز في المشوار الطويل لمحاولة بلوغ دوري الأبطال، بعد أن فشل الفريق من ذلك في الجولات الأخيرة للموسم الماضي.

من جهته، استهلّ أرسنال مشواره في الدوري بفوز كبير على مضيفه فولهام، وذلك بفضل أهداف الكسندر لاكازيت وغابرييل إضافةً إلى الهدّاف بيير-إيمريك أوباميانغ. رغم عدم نيله ميزانية كبيرة هذا الصيف، تمكّن المدرب أرتيتا من تدعيم الفريق ببعض الأسماء الفعّالة، وهو في صدد اختتام سوق الانتقالات ببعض المواهب اللافتة، أبرزها حسام عوار. وتألق الوافدان الجديدان غابرييل ووليليان مع أرسنال الذي انتصر بأقل مجهود في رحلته إلى كريفن كوتديغ، ليرسل رسالةً إلى فرق المقدمة أنه لن يكون لقمةً سائغة هذا الموسم.

ليدز يونايتد هو الآخر كان أحد الفرق اللافتة في افتتاحية البريميرليغ، رغم خسارته اللقاء على الأنفيلد أمام ليفربول، تمكّن رجال المدرب مارسيلو بيلسا من إحراج كتيبة يورغن كلوب، قبل أن يتمكن نجم الجولة الأولى محمد صلاح من خطف هدف الفوز في الدقائق الأخيرة، لينتهي اللقاء (4-3).

تجدر الإشارة إلى أنه قد تأجّلت مواجهتا مانشستر سيتي مع أستون فيلا، وبيرنلي مع مانشستر يونايتد، بسبب مشاركة ثنائي مدينة مانشستر في المسابقات الأوروبية.

الكرة البرازيليّة

ماليّة الأندية البرازيليّة ضحيّة كورونا

بعدان كانت المُصدّرة الأولى للمواهب الشابة في العالم، دخل فيروس كورونا المستجد على الخط ووضع كرة القدم البرازيلية في وضع صعب نتيجة انخفاض حجم الانتقالات الدولية للاعبيها ما أضرّ بمالية الأندية التي تعتمد بشكل اساسي على مدخول الصفقات المربحة

انخفض عدد اللاعبين البرازيليين الذين ينتقلون سنوياً إلى خارج البلاد بنسبة 62 بالمئة خلال فترة الانتقالات الصيفية الأوروبية هذا العام، وفق إحصاء وكالة فرانس برس استناداً إلى بيانات من موقع «ترانسفرماركت» المتخصص. ففي الفترة الممتدة من 1 حزيران/يونيو إلى 8 أيلول/سبتمبر من العام الماضي، غادر 194 لاعباً أنديتهم البرازيلية للعب في الخارج، إما على سبيل الإعارة أو بانتقال دائم، وفقاً للموقع المتخصص بالانتقالات. لكن هذا العام وصل العدد إلى 74 فقط، وهذا ما أشار اليه معلق شبكة «إي أس بي ان» الرياضية غوستافو هوفمان الذي قال: «هناك انخفاض في سوق الانتقالات. تحاول الأندية ألا تنفق كثيراً لأن الوضع المالي عند الجميع معقّد».

وتحتل البرازيل المرتبة الأولى في العالم من حيث عدد اللاعبين الذين يلعبون خارج البلاد (2742 لاعباً)، متقدمة على غريمتها الأرجنتين (2330) وفرنسا (1740)، وفقاً لتقرير صدر في أيار/مايو عن المركز الدولي للدراسات الرياضية في سويسرا. في بلد بيليه ورونالدو ونيمار، تدرّ الانتقالات عادة حوالى ربع دخل الأندية، في المرتبة الثانية بعد حقوق النقل التلفزيوني من ناحية الإيرادات. لكن عدد الانتقالات ليس الشيء الوحيد الذي انخفضت أرقامه، فوسط حالة عدم اليقين المالي الذي فرضه تفشي فيروس كورونا، انخفض أيضاً حجم الأموال التي تُنفق لإبرام الصفقات. في العام الماضي، كان مردود أكبر ثلاثة انتقالات دولية 77 مليون يورو (91,4 مليون دولار) على الأندية البرازيلية، وضمنها صفقة بقيمة 45 مليون يورو بين ريال مدريد الإسباني ونادي سانتوس الذي تخلّى للنادي الملكي عن الجناح الشاب رودريغو. هذا العام، جلبت أكبر ثلاثة انتقالات أقل من 62 مليون يورو للأندية البرازيلية.

وفي أكبر صفقة، دفع بنفيكا البرتغالي 28 مليون يورو لغريميو من أجل الحصول على خدمات المهاجم الدولي إيفرتون. كما دفع النادي ذاته 18 مليون يورو لضم لاعب الوسط المهاجم بيدرينيو من كورينثيانس. ورأى هوفمان أنه «لو كنا في عام (زمن) آخر، قد يضطر بنفيكا الى دفع مبلغ أكبر (لضم إيفرتون)». ويأتي الركود في أسوأ وقت ممكن بالنسبة إلى الأندية البرازيلية التي كانت تعاني أصلاً من ديون كثيرة، والآن، هي تعاني أيضاً من التداعيات الاقتصادية لكورونا في البلد الذي لديه ثاني أعلى عدد وفيات في العالم، بعد الولايات المتحدة. وأشار رودريغو كابيلو، الصحافي المتخصص في الناحية الاقتصادية للرياضة في شبكة «غلوبو» البرازيلية، إلى أن «الهشاشة المالية للأندية ازدادت بسبب الوباء». ودفع تفشي «كوفيد-19» السلطات البرازيلية إلى إلغاء جميع مباريات كرة القدم لقرابة أربعة أشهر، ما أثر على عقود الرعاية وإيرادات النقل التلفزيوني وتذاكر المباريات.

> تحتل البرازيل المرتبة الأولى في العالم من حيث عدد اللاعبين الذين يلعبون خارج البلاد

وجعلت الأزمة الاقتصادية مسالة الانتقالات الدولية للاعبين البرازيليين أكثر أهمية من السابق، لأنها تسبّبت في انخفاض الريال البرازيلي مقابل الدولار واليورو.

وهذا يعني أن قيمة الأموال القادمة من الخارج قد ارتفعت بالنسبة إلى الأندية البرازيلية، في وقت تتفاقم فيه لتغطية نفقاتها من الإيرادات الأخرى التي تقلّص حجمها بسبب تداعيات كورونا.

لكن الأندية الأوروبية تشدّ أحزمتها، أي تبخل في الإنفاق لأنها تكافح أيضاً في حالة عدم اليقين الاقتصادي التي فرضتها الجائحة، وذلك بحسب وكيل اللاعبين إدغاردو أغيلار.

وتراجعت قيمة الانتقالات التي أجرتها شركته «سوكر ستارز غروب»، بنسبة 70 بالمئة هذا العام. وهذه الأزمة ليست محصورة بالبرازيل، بل طاولت الدول المجاورة في أميركا الجنوبية.

في الأوقات العادية، تُعَدُّ البرازيل أيضاً من المستوردين الرئيسيين لمواهب كرة القدم. لكن هذا العام، قلّصت الأندية بشكل كبير من صفقات تعاقداتها مع لاعبين من دول مثل الأورغواي والبيرو وكولومبيا.

وأشار الوكيل الكولومبي كارلوس كاليرو من شركة «وورلد سبورتس مانجمنت» إلى أن الأندية البرازيلية اضطرت إلى «الاكتفاء بالتعامل (التعاقد) مع لاعبين كانوا مطروحين (للبيع) في سوق البرازيل». واعتاد كاليرو على أن يكون وسيطاً في ثلاث صفقات كمعدل في الموسم لإرسال لاعبين من أماكن أخرى في أميركا الجنوبية إلى الأندية البرازيلية، لكن هذا العام لم يجر أي صفقة حتى الآن.

تحاول الأندية البرازيلية ألا تنفق كثيرا لأن الوضع المالي عند الجميع معقّد

ليغ 1

نيمار يعترف: تصرّفت كالأحمق!

أقرّ النجم البرازيلي نيمار أنه تصرف بشكل خاطئ خلال مباراة فريقه باريس سان جيرمان مع مارسيليا في الدوري المحلي. وقال نيمار: «تصرفت كالأحمق» بنيله بطاقة حمراء في الثواني الأخيرة من «الكلاسيكو» الذي خسره فريقه بهدف من دون رد، لكنه شدّد على ضرورة وضع حد للعنصرية في ملاعب كرة القدم. ودعا البرازيلي مسؤولي كرة القدم إلى بذل جهد أكبر في مكافحة العنصرية بعد اتهامه المدافع الإسباني الفارو غونزاليس بنعته بالقرد، وهو ما نفاه الأخير.

وبحسب مشاهد بثّتها شبكة «تيليفوت»، اشتكى نيمار بعد نصف ساعة على بداية المباراة إلى الجهاز التحكيمي، مكرراً في عدة مناسبات «العنصرية، لا!»، في إشارة إلى مدافع مارسيليا المكلّف مراقبته.

ثم قال نيمار للحكم الرابع وهو يترك مستطيل ملعب بارك دي برانس: «انظروا إلى العنصري! لهذا ضربته!»، قبل أن يغرد لاحقاً على تويتر «أسفي الوحيد عدم ضرب هذا الأحمق في وجهه»، مضيفاً في تغريدة أخرى «من السهل أن يظهر الفار (تقنية الفيديو لمساعدة الحكام) عدائيتي. الآن أرغب في أن تظهر مشاهد العنصري الذي وصفني بالقرد ابن العاهرة». أرغب برؤية ذلك! إذا قمت بكارّيتيلا (مراوغة مذلّة للمدافعين) تعاقبونني. لصفعة، أنا أطرد. وهم؟ ماذا في ذلك؟».

ظرد نيمار من مباراة مارسيليا بعد اعتدائه على غونزاليس (أ ف ب)

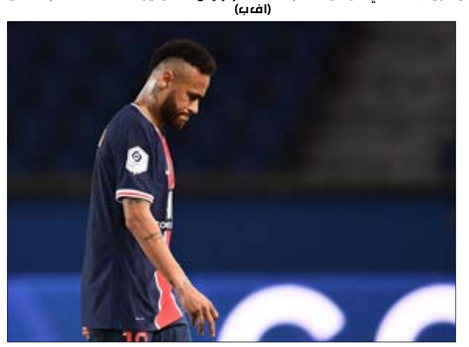

وساند سان جيرمان أغلى لاعب في العالم، معرباً عن «دعمه بقوة»، لكن نيمار أقرّ بأنه سيقبل العقوبة التي من المتوقع أن تكشفها لجنة الانضباط في رابطة الدوري اليوم الأربعاء.

وقال لاعب برشلونة الإسباني السابق في منشور مطول على إنستاغرام: «بالأمس تمردت. عوقبت بالبطاقة الحمراء لأني أردت ضرب شخص أساء إلي. اعتقدت أنه ليس بإمكاني المغادرة دون القيام بشيء لأني أدركت أن المسؤولين لن يفعلوا أي شيء، لم يلاحظوا (الإهانة العنصرية) أو تجاهلوا الحقيقة». وتابع نيمار: «في رياضتنا، الإهانات، الشتائم جزء من اللعبة، من النزاع. لا يمكنك أن تكون رقيقاً. اتفهم هذا الرجل (الفارو غونزاليس) جزئياً، كل شيء جزء من اللعبة، لكن العنصرية والتعصب غير مقبولين». وأضاف: «كان الرجل أحمق (الفارو غونزاليس). لقد تصرفت أيضاً مثل الأحمق لأني سمحت له بأن يورطني في ذلك».

ومن جهته لم يبقَ مارسيليا مكتوف الأيدي بل دافع عن غونزاليس الذي نفى بعد المباراة أنه وجّه إهانات عنصرية إلى نيمار، ناشراً رسالة على موقع تويتر قال فيها: «لا مكان للعنصرية. مسيرة نظيفة مع الكثير من الزملاء يومياً. يجب تقبّل الخسارة أحياناً والإقرار بها في الملعب. ثلاث نقاط رائعة اليوم. شكراً للعائلة».

وشدّد مارسيليا في بيان على أن «الفارو غونزاليس ليس عنصرياً. لقد أظهر لنا ذلك من خلال سلوكه اليومي منذ انضمامه إلى النادي، وشهد زملاؤه على ذلك».

نجوم

ميسي يدخل نادي أصحاب المليارات

دخل الأرجنتيني ليونيل ميسي نجم برشلونة الإسباني النادي المغلق للرياضيين الذين جمعوا عائدات بأكثر من مليار دولار في مسيرتهم الاحترافية، وفق مجلة فوربس الأميركية. وسيكون الدولي الأرجنتيني لاعب كرة القدم الأعلى دخلاً في العالم لعام 2020 بمبلغ قدره 126 مليون دولار، بما في ذلك 92 مليون دولار في رواتب لموسم 2020-2021، و34 مليوناً من صفقات الرعاية وعقود أخرى.

وأصبح ميسي (33 عاماً) والذي كان يرغب في الرحيل عن النادي الكاتالوني في آب/أغسطس الفائت قبل العودة عن قراره، رابع رياضي يحصل على هذا الرقم الخيالي في العائدات بعد أسطورة الغولف الأميركي تايغر وودز ومواطن الأخير الملاكم فلويد مايويذر جونيور ونجم كرة القدم وغريمه البرتغالي كريستيانو رونالدو.

كما يتواجد في هذا النادي المغلق لأصحاب المليارات أسطورة كرة السلة الأميركية وشيكاغو بولز مايكل جوردان، إلا أنه تمكن من جمع هذا المبلغ بعد اعتزاله اللعبة بفضل عقده الخيالي مع شركة نايكي للملابس الرياضية واستثماره في نادي تشارلوت هورنتس، علماً أنه حقّق خلال مسيرة دامت 15 عاماً في الملاعب عائدات بقيمة 550 مليون دولار. وفي ترتيب عام 2020، أطاح ميسي برونالدو من المركز الأول (117 مليون دولار، بما فيها 70 مليوناً كرواتب)، في حين حلّ البرازيلي نيمار مهاجم باريس سان جرمان الفرنسي ثالثاً (96 مليون دولار، بما فيها 78 مليوناً كرواتب). ويحتل النجم الآخر لنادي العاصمة الفرنسية كيليان مبابي المركز الرابع مع 42 مليون دولار، منها 28 مليوناً كرواتب، فيما يحتل المصري محمد صلاح نجم ليفربول المركز الخامس وهو اللاعب الأعلى دخلاً في الدوري الإنكليزي الممتاز (37 مليون دولار).

ويكمل لائحة العشرة الأوائل تواليا كلّ من الفرنسي بول بوغبا نجم مانشستر يونايتد الإنكليزي، مواطنه أنطوان غريزمان مهاجم برشلونة، الويلزي غاريث بايل لاعب ريال مدريد الإسباني، البولندي روبرت ليفاندوفسكي قنّاص بايرن ميونيخ الألماني بطل أوروبا والحارس الإسباني ليونايتد دافيد دي خيا.

ووفقاً للمجلة المتخصصة في إحصاء الثروات ومراقبة نمو المؤسسات والشركات المالية حول العالم، فإن قائمة العشرة الأوائل في العالم قد جمعت عائدات عالمية بلغت 570 مليون دولار، بزيادة قدرها 11 في المئة مقارنة بالموسم الماضي، وذلك على الرغم من تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد على مختلف البطولات الأوروبية والاقتصاد العالمي.

(أ ف ب)

سيبلغ دخله ميسي لعام 2020 126 مليون دولار (أ ف ب)

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق إيلي حنا امل الاتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للتلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15ـ01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل: /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

الحزب الشيوعي بين حقبتَين: إطلاق «جمّول»... وانطلاق انتفاضة 17 تشرين

نهاد حشيشو *

مناسبتان في تاريخنا الحديث تباعدتا في الزمن، لكنّهما شكّلتا معاً في مسار الحزب الشيوعي اللبناني، حقبة مشتركة في غاية نشوئه: الاستقلال والسيادة والعدالة الاجتماعية. إنّ هذا الحزب الذي تهلّ ذكرى تأسيسه الـ96، خلال الشهر المقبل (24 تشرين الأول / أكتوبر 1924)، اجتاز خلال تلك المدّة الزمنية، سلسلة طويلة من النضالات والمواقف المتقدّمة والتحوّلات، كما الهزائم والخيبات، وسقط له خلال تلك المسيرة آلاف الشهداء من المناضلين والأنصار المؤيّدين.

وقد شكّل في العديد من منعطفات وجوده حجر الزاوية في إسناد، ودعم وإشهار حركات التحرّر العربية، وفي مقدّمها الأحزاب الشيوعية، حيث لعب دوراً مهمّاً ومؤثّراً في مؤازرتها، وشكّل لها خلفية إعلامية ونضالية مشهودة له. لقد تحمّل هذا الحزب أعباء مهمّات تجاوزت، في مراحل عدّة، حدود إمكاناته، وخصوصاً خلال مقاومته أنظمة الديكتاتوريات والقوى الرجعية العربية المرتبطة بالمستعمر الأجنبي ومخطّطاته في الهيمنة والسيطرة. كل ذلك، حدث في ظلّ غياب شبه تام للديمقراطية التنظيمية الداخلية، التي كان من المفترض أن تتمتّع بها الأحزاب الشيوعية، وفقاً لمبادئها وأسسها اللينينية وتضامنها الأممي. أثّر هذا الأمر سلباً، ولا شك، على إمكانات عطاءاته ونضالاته، حين كان ممكناً إنتاج المزيد من المكتسبات ومضاعفتها، لو أنه مارس مركزيته الديمقراطية التنظيمية بشكل مبدئي.

ورغم أنّ الشيوعية، وفقاً لماركس وعلى نحو ما عند لينين، هي تطوير للأفكار والمناهج استناداً إلى الواقع ومحدّداته ومؤشّراته المستقبلية، فإنّ الدوغمائية العقائدية، والإيديولوجيا الجامدة كمبدأ (Doctrine) أو (Principal)، تحكّمتا بأساليب وعمل النضالات خلال تلك الحقبات. أنا أرى أن أبرز الإخفاقات في المواقف، والتي انعكست سلباً وعلى نحو مدمّر على مساراته، حينذاك ولاحقاً، تجلّت في موقفين: المسألة الفلسطينية، عبر تأييده للتقسيم في عام 1948 (النكبة) وقضية الوحدة بين سوريا ومصر، زمن الراحل جمال عبد الناصر (1958)، حين عارضها. يومها، كانت قيادة الحزب اللبناني تحت هيمنة مباشرة من قائد الحزبين السوري واللبناني الراحل خالد بكداش.

نهوض... فتراجع

عشية محنة الحزب الفلسطينية، كان عدد أعضائه صبيحة القضاء على حكم الفيشيين الفرنسيين حوالى 1500 عضو، أصبح عددهم حوالى ضعفي هذا الرقم أثناء انعقاد المؤتمر الأول في أواخر عام 1943 وأوائل عام 1944. وقفزَ هذا العدد زمن العلنية في دولة الاستقلال إلى 15000 عضو، في أواخر عام 1945، ثمّ إلى 20 ألفاً في أواسط عام 1947، منتشرين في سائر الأنحاء. ومع نهاية عام 1947، وانفجار القضية الفلسطينية، وجّهت السلطة ضربة إلى الحزب دفعته للعودة إلى السرية. بعدها، تقهقر نفوذه وتراجع عديده. ثم عاد إلى التقدّم بقوة عشية الوحدة السورية ـ المصرية. لكنّه سرعان ما خسر معظم شعبيّته المتنامية، التي حظي بها إبّان الحكم الديمقراطي في سوريا (1957)، ونشوب حرب السويس (1956)، ودعم السوفيات لمصر، عبر إنذار بولغانين لأقطاب العدوان الثلاثي (إسرائيل، فرنسا بريطانيا) بالانسحاب، وإلا ردعهم بالقوة.

كانت معارضة الحزب الشيوعي السوري، ومعه الحزب اللبناني بقيادة خالد بكداش، للوحدة مع مصر «القشّة التي قصمت ظهر البعير». يومها، خسر الحزب اللبناني، أيضاً، كلّ رصيده الذي كسبه، وتراجع دوره ونفوذه النسبي الذي بدأ يتنامى، فانعزل.

نهوض... هزيمة (1967)... فازدهار

بدءاً من عام 1965، عاد الحزب الشيوعي اللبناني الذي لم يكن يوماً ثورياً بالمعنى السياسي العملي والعقائدي، إلى محاولة النهوض مجدداً، بعدما لعبت بعض قواعده الطالبية وبروز خلافات بين قادته التاريخيين، دوراً في وصول قوى شبابية إلى موقع القيادة، تجسّدت بتسلّم الراحل الشهيد جورج حاوي مسؤولية إدارته. وقد سعى، وهو الذي أصبح، عملياً، المحرّك الأساسي لنشاط مجموعته في المكتب السياسي، إلى تصعيد المعارضة، القوى الوطنية اليسارية المؤيّدة لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط، في إطار دعم المقاومة الفلسطينية. لقد انغمس الحزب الشيوعي، خلال الحرب الأهلية (1975-1982)، في تحالف وثيق مع حركة «فتح» بقيادة ياسر عرفات. وكانت علاقاته مع سوريا، في مطلع الحرب، صدامية. لكنّ الأمور تغيّرت مع بروز تناقض بين السوريين وقوى الجبهة اللبنانية (أحرار، وكتائب) وانضمّ الحزب مع الحركة الوطنية إلى تحالف مستجد مع سوريا.

مع مطلع الحرب الأهلية (1975)، استطاع الحزب الشيوعي مستفيداً من أجواء النهوض الوطني اليساري الذي برز بشدّة، في أعقاب حرب عام 1967، والهزيمة الكبرى التي طغت على حركة التحرّر العربية، من استقطاب أبرز القوى اليسارية الماركسية اللبنانية (منظمة العمل الشيوعي) وضمّها، في مطلع الحرب الأهلية، إلى تحالف ضمّ الحركة الوطنية اللبنانية. لقد برزت هذه الحركة قوية، ونهض اليسار اللبناني على نحو كبير. يومها، تألّق اليسار، خصوصاً مع بدايات الحرب الأهلية، لكنّه مع وصوله إلى حقبة الاجتياح الإسرائيلي (1982)، كان قد خسر نسبة عالية من بريقه وتألّقه.

التحرّكات الآن تحت هيمنة مجموعات مدنية بعضها جادّ والآخر مخترق ومشبوه بتطلّعات وارتباطات بعيدة عن هدف إنقاذ لبنان من واقعه السيّئ

الخسائر. خلال تلك المرحلة، فقد الحزب الآلاف من أعضائه ومناصريه، كما دخل في صراعات كان يجب أن لا يدخلها مع قوى طائفية ومذهبية وجماعات موالية لأنظمة تحركها.

في ظلّ هذه الأجواء الحزبية الداخلية السلبية، كان على الحزب أن يواجه الغزو الإسرائيلي بقوة السلاح الذي يملكه. ولا شك في أنّ الشهيد جورج حاوي الأمين العام للحزب اندفع، يومذاك، بشجاعة مع الأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي، الراحل محسن إبراهيم، لمواجهة الغزو. فأطلقا معاً نداءً مشتركاً لهذا الغرض. وقد أزرهما في ذلك، العديد من القوى الوطنية والقومية. وكانت القوى الإسلامية الحديثة النشوء والتكوّن، قد أعدّت نفسها منذ ما قبل الغزو لمقاومة هذا الاحتلال. تتالت العمليات المسلّحة ضد الصهاينة في بيروت، ثمّ في خارجها. إنّ عملية بسترس، كما عملية الويمبي، ومحطّة أيوب في زقاق البلاط، وغيرها، اذنت كلّها ببدء حقبة مجيدة من تاريخ بيروت ولبنان. دفع عشرات المناضلين أرواحهم ثمن الاستشهاد فيها.

يذكر أنّ إطلاق النداء للمقاومة، جاء بعد يومين من دخول الإسرائيليين إلى بيروت، وذلك إثر اغتيال بشير الجميل، الذي أصبح رئيساً للجمهورية. اندفع الحزب الشيوعي، عبر موقف قائده وأمينه العام الشهيد جورج حاوي، وغيرهما من قوى الحركة الوطنية، في مقاومة المحتلّ الإسرائيلي، وتلك ظاهرة كانت مضيئة في تاريخهم، ودفعوا أثماناً غالية بشهداء سقطوا لهم، غير أنّ الحزب لم يتمكّن من استثمار هذا النضال على المدى البعيد. فبنيته المتهالكة ضعفاً، وخطه السياسي العملي الاستراتيجي، الذي لم يكن موجوداً لا على مستوى المصير ولا على مستوى المسار، كما النظري، جعلاه شبه مغيّب عن مجتمع يتحوّل بمقاييس ومضامين وقوى مستجدّة، في إطار تنامٍ ملحوظ وسريع للتيارات الإسلامية.

إنّ هذا الحزب، ومعه القوى الوطنية الأخرى، التي كانت قد كثّفت من عملياتها بعيد الاحتلال عام 1982، وخصوصاً في منطقة صيدا والخط الساحلي وإقسام من الجنوب، لم تكن لديها خطّة برنامجية استراتيجية بعيدة المدى، واضحة ومفهومة. هذا الأمر أدّى في نهايته إلى شطط كبير وابتعاد عن ملاحظة آفاق التطوّر على المستوى اللبناني السياسي، الشعبي والدولي.

لم يستطع الحزب الشيوعي تصعيد مقاومته ضدّ المحتل الإسرائيلي، بعد انسحابه من بيروت والجبل، وتمركزه في جنوب لبنان والبقاع الغربي. لقد استثمر ينظّم بعض العمليات بين حين وآخر، لكنّه لم يتمكّن من برمجتها تصعيداً، ومواءمتها مع نشاطات العمل المقاوم المطّرد الذي كانت بداته المقاومة الإسلامية. وكنت قد ذكرت في مقالة سابقة في (الأخبار ـ 2020/7/22)، بعض الأمور والأسباب الأساسية التي أعاقته عن هذا الأمر.

وحين حصل التحرير كاملاً، في 2000/5/25، لم يحصد الحزب قمحاً مثمراً كما حصد غيره. هنا، وفي هذا المفصل، بدت غربته واضحة، ذلك أنّ وهج نجاحات المقاومة وضرورة استمرارها، كان قد بدأ يهيمن على أجواء الوضع اللبناني، وإلى حدّ ما العربي. مع مرور الزمن، وبدءاً من عام 1989، حين انهار الاتحاد السوفياتي ومعسكره، أصبحت المشكلة أكبر ومواجهتها أصعب. إثر انتخابات ما بعد «الطائف»، لم يتمكّن الشيوعيون من إيصال أحد منهم إلى الندوة البرلمانية، رغم أنّهم في انتخابات عام 1996، رشّحوا العديد من أعضائهم في الشمال والجنوب والجبل وبيروت والبقاع، ونالوا نسبة لا بأس بها من الأصوات. غير أنّ معركة الانتخابات أصبحت لديهم، لاحقاً، ومع تحوّلات المجتمع اللبناني في أطر مستجدة، رمزية، وهذا ما أبعدهم عن الواقع وقرّبهم على الصعيد الحزبي من الشخصانية والمظهرية وإثبات الوجود.

2020/10/17 انطلاق الانتفاضة

فاجأت انتفاضة 17 تشرين الأول / أكتوبر الحزب الشيوعي، كما فاجأت غيره من القوى السياسية وأهل النظام. فهذا الحزب، الذي تجاوزته القوى الطائفية والمذهبية داخل الحكم وخارجه، وسيطرت منذ زمن على مفاصل دولية وجماهيرية ومؤسّسات ونقابات وثقافات وهيكليات مجتمعية، كان أبعد من تأثيرها ونفوذها، عن الحركة السياسية المجتمعية الفاعلة. أمّا الطبقة السياسية الحاكمة، بمجملها، فكانت تتشارك مع هذه القوى في مسارات الحراك السياسي، بعيداً عن نشاطية مؤثرة لهذا الحزب. لقد بدت هذه النشاطية واهمة وواهية، وعندما بدأت إرهاصات الانتفاضة، في عام 2015، خلال أزمة النفايات، سارع الحزب الشيوعي للانخراط فيها. وبعدما اتسعت هذه الأزمة وتولّدت انتفاضة شعبية واسعة، وجد الحزب نفسه منقاداً إلى لعب دور فيها، لكن بعد فوات الأوان. لقد تمكنت قوى المجتمع المدني بشرائحها وجمعياتها، المتعدّدة التمويل والتنظيم، من الهيمنة على هذا الحراك. أمّا الشرائح اليسارية المنخرطة، فقد وجدت نفسها نظراً إلى محدودية تأثيرها الجماهيري، بعيدة عن قرار وإمكانية تحريك المسارات. حين أصدر الحزب الشيوعي بيان مكتبه السياسي (كانون الثاني / يناير 2020) لم يعرض فيه طبيعة هذا الحراك، ولا تشكّله الاجتماعي أو السياسي أو الطبقي. كما لم يشرح طبيعة تنظيم هذا الحراك وشعاراته وإدارته التنسيقية. مع ذلك، فقد رأى البيان أنّ الحراك سيؤسّس لوضع تغييري ثوري كبير. كان هذا التحليل سيكون واقعياً لو أنّ لدى الحزب جماهير واسعة تتجاوز الواقع الطائفي والمذهبي المهيمن على الحركة السياسية، يستطيع أن يحرّك من خلالها مجمل الأحداث والتحرّك الحاصل. خلال متابعتنا لتطوّرات الحراك، وجدنا أنّه يتعثّر وتتناوب على قيادته وتنظيمه جمعيات مدنية وأحزاب جديدة نشأت فجأة، ولم تنتظر بالطبع قيادة الحزب الشيوعي المفقودة له. مع ذلك، فالحزب لم يتواضع واستمرّ رغم عزلته بالتصرّف وكأنه هو القائد الفعلي لما يجري. ولم ينتبه أنّ عليه، طالما أنّ جماهير واسعة من الحراك هي يسارية الطابع وعلمانية، ومدنية التوجّهات في بناء الدولة، أن ينظّمها ويجمعها ويُفهمها أن دوره يحتّم عليه الإقدام على ذلك.

أولاً: عبر مراجعته لتاريخه ونقده لهذا التاريخ في مؤتمر طارئ يعقده من أجل إنجاز هذا الهدف.

ثانياً: التأسيس للجديد المقبل في مواجهة الأزمة. بخلاف هذا الأمر كان سيبقى الحزب مستمراً بالشكل في مواجهة الأزمة، وتبقى الانتفاضة عرضة لتجاذبات ضارّة وخطرة بعيدة عن تأثيره، تُوجّهها الأهواء والمصالح. هي الآن تحت هيمنة مجموعات مدنية، بعضها جاد والآخر مخترق ومشبوه بتطلّعات وارتباطات بعيدة عن هدف إنقاذ لبنان من واقعه السيّئ.

ويبقى السؤال ماثلاً: من سيقود جماهير هذا البلد نحو خلاصها الاجتماعي، طالما أنّ المقاومة جاهزة ومستنفرة، للدفاع عن أرضه ووجوده ضدّ العدو الصهيوني؟

* سياسي وكاتب لبناني من مؤلّفاته «قيادات وهزائم، أحزاب لبنان»

من ملصقات جمول

الأوهام الدستوريّة في تطييف وزارة المالية

وسام اللحام *

لرئيس مجلس النواب نبيه برّي أن يطالب بتعيين وزير مالية من الطائفة الشيعية، لكن أن يتمّ تقديم ذلك من قبيل أنه عرف دستوري، فهذا أمر آخر لا يقبله المنطق القانوني السليم. فهل فعلاً كرّس «اتفاق الطائف» هذا الأمر، وهل يمكن لنا أصلاً أن نعتبره عرفاً دستورياً؟

من خلال مطالعة وثيقة الوفاق الوطني، أو ما يُعرف بـ«اتفاق الطائف»، نلاحظ أنّ هذا النص جاء خالياً من كل إشارة تكرّس وزارة المالية للطائفة الشيعية، أو أي طائفة أخرى. فخلال مداولات النواب الذين اجتمعوا في مدينة الطائف السعودية، جرى التطرّق إلى مواضيع مختلفة ومتعدّدة، من بينها كما يُقال، مطالبة البعض بمنح الطائفة الشيعية وزارة المالية. وقد تمّ تبرير هذا المطلب الأخير، بأنّ المراسيم في لبنان يصدرها رئيس الجمهورية تحمل أيضاً توقيع رئيس مجلس الوزراء، أي أنّ المراسيم تحمل تواقيع جهة مارونية وجهة سنية، لذلك كان من الضروري «تكريس العيش المشترك» بإضافة توقيع شيعي شبه دائم، لأنّ عدداً كبيراً جداً من المراسيم يحتاج إلى توقيع وزير المالية، كونه الوزير المختص الذي يجب أن يوقّع على كلّ مرسوم تترتّب عليه أعباء مالية.

أمام هذا الرأي، كان لا بدّ لنا من تفنيد هذه المزاعم بطريقة متدرّجة لتفكيكها ودحض حجيّتها القانونية:

أولاً: إنّ مداولات «اتفاق الطائف» لا توجد إلا من خلال ما تنقله لنا مجموعة من الشخصيات التي عاصرت تلك الفترة، كون المحاضر غير منشورة ولا يمكن بالتالي الركون إلى ذاكرة بعض المشاركين وتفسيرهم الشخصي لما جرى حينها.

ثانياً: إنّ المداولات هي أصلاً غير ملزمة، إذ أنّ وثيقة الوفاق الوطني لم تكرّس قيمة النقاشات التي جرت، بل هي فقط قامت بإعلان مجموعة من المبادئ التي أدرج بعضها في الدستور. فخلو النص النهائي من تكريس وزارة ما لطائفة معيّنة، يشي بأن لا اتفاق حقيقياً جرى حول هذه النقطة.

رابعاً: الأهم من كلّ ذلك أنّ وثيقة الوفاق الوطني لا قوة دستورية لها، وهي لا تشكّل بأيّ شكل من الأشكال جزءاً من الانتظام القانوني في لبنان. وقد كرّس المجلس الدستوري، في قراره رقم 1 تاريخ 2001/1/31، هذا الأمر، فأعلن صراحة التالي: «وبما أنّ المجلس يرى أنه بقدر ما تتضمّن وثيقة الوفاق الوطني نصوصاً أدرجت في مقدمة الدستور أو في متنه أو مبادئ عامّة ذات قيمة دستورية، بقدر ما تكون مخالفة تلك النصوص والمبادئ خاضعة لرقابة المجلس الدستوري». أي وحدها النصوص التي تم إدخالها صراحة في الدستور تتمتّع بالقوة الدستورية. وما يؤكّد هذا الأمر، أنّ مجلس النواب لم يلتزم بحرفية نصوص «اتفاق الطائف»، حتى تلك التي أدرجها في متن الدستور، بل قام بتعديلها. فعلى سبيل المثال، نصّ «اتفاق الطائف» على منح المجلس الدستوري صلاحية تفسير الدستور، بينما رفض مجلس النواب ذلك وحذف تلك الصلاحية، فجاءت المادة 19 الحالية من الدستور خالية تماماً من «تفسير الدستور». كذلك، ذكر الفقرة «ب» من المبادئ العامة في وثيقة الوفاق الوطني، التي أعلنت أنّ لبنان «عضو في حركة عدم الانحياز»، بينما تمّ حذف هذه النقطة من الفقرة «ب» من مقدمة الدستور.

خامساً: المشروع الذي تقدّمت به «حركة أمل» تحت عنوان «ورقة عمل من أجل الوفاق الوطني»، خلال مؤتمر حوار زعماء الحرب الذي عُقد في جنيف سنة 1983 ولوزان سنة 1984، جاء خالياً من أي مطالبة بتخصيص وزارة المالية للطائفة الشيعية.

سادساً: الزعم بأن «الميثاقية» تفرض وجود تواقيع «الطوائف الكبرى» على المراسيم يعارض الدستور نفسه الذي يسمح في المادة 56 منه بنشر المراسيم التي يوافق عليها مجلس الوزراء، ولا يصدرها رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوماً، من دون توقيع هذا الأخير. فالدستور نفسه يقبل بخلو المراسيم من توقيع رئيس الجمهورية «الميثاقي»، فكم بالحري بوزير المالية الذي أصلاً لا يوقّع على كلّ المراسيم. والأمر نفسه ينسحب على القوانين، إذ كانت تحمل قبل «اتفاق الطائف» تواقيع كلّ من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء المختصّين، أمّا بعد «اتفاق الطائف»، فقد نصّ الدستور على الاكتفاء بتوقيع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. فهل إلغاء توقيع الوزراء، ومن بينهم وزير المالية، يجعل من القوانين التي يصوّت عليها مجلس النواب غير ميثاقية؟

سابعاً: يشكّل تخصيص الوزارات لطوائف مخالفة للمادة 95 من الدستور اللبناني، التي تنص فقط على ضرورة تمثيل «الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة». فالملاحظ أنّ الدستور يتكلّم فقط عن عدالة التمثيل، أي أن يتم منح كل طائفة عدداً من الوزارات وفقاً لحجمها الديموغرافي، من دون أي إشارة إلى كيفية توزيع الحقائب. وما يؤكد هذا الأمر أن الفقرة «ب» من المادة 95 أيضاً، تُعلن صراحة أنّ وظائف الفئة الأولى توزّع مناصفة بين المسيحيين والمسلمين «من دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيّد بمبدأي الاختصاص والكفاءة». فإذا كان الدستور قد منع التخصيص في وظائف الفئة الأولى، فمن الأولى أن ينسحب هذا المنطق على الوزارات.

جراء ما تقدّم، لا يتمتّع «اتفاق الطائف» بحدّ ذاته بأي قيمة قانونية، فكم بالحري بمداولات واتفاقات مبهمة وغير معلومة لا يمكن التعويل عليها إطلاقاً لتشريع ممارسات طائفية تنتهك الساحة المدنية الضئيلة المتبقّية من عمل المؤسسات الدستورية.

من جهة أخرى، وفي ظل غياب النص، هل يمكن لنا أن نتكلّم عن وجود عرف دستوري يخصص وزارة المالية لطائفة معيّنة. فالعرف لا يوجد قانوناً إلا عند توافر شرطين: ممارسة متكرّرة لم يتمّ الاعتراض عليها خلال فترة طويلة، وشعور نفسي بضرورة الخضوع والإلزامية احترام المبدأ العرفي (opinio juris). والعرف تقبل به المحاكم كحجّة صالحة، شريطة طبعاً أن لا يتعارض مع نص قانوني كون القانون يلغي العرف. لكن العرف لا يمكن له بأي حال من الأحوال أن يتعارض مع القانون.

بالحقيقة، يتبيّن لنا بشكل جلي أنّ تخصيص وزارة ما لطائفة لا يُعتبر عرفاً، كون شرط التكرار يغيب كلياً إذ تعاقب على وزارة المالية منذ عام 1990 وحتى اليوم، وزراء من طوائف متعدّدة. كما يُعتبر شرط الشعور النفسي غير متحقّق، إذ لم يثر هذا الأمر اعتراضاً وهو لا يخلق أي إحساس بضرورة الالتزام به، بل على العكس من ذلك، فإنّ المطالبة بتخصيص وزارة المالية أو أي وزارة أخرى لطائفة محدّدة جوبه دائماً بالرفض والتنديد، وهو لم يحصل إلا بعد أشهر من المفاوضات والتسويات السياسية من أجل تأليف مختلف الحكومات التي عرفها لبنان أخيراً.

وهكذا، يظهر لنا أنّ تخصيص ما بات يُعرف بالوزارات السيادية لطوائف معيّنة، هو ممارسة حديثة ويتمّ فقط المطالبة بها وفقاً للظرف السياسي، ما يدخل في منطق المحاصصة بين الزعماء. ولا يمكن بالتالي إلباس هذه المطالبة لبوس العرف الدستوري وتكريسها قانوناً، بينما هي في حقيقة الأمر مجرّد مطلب سلطوي يدخل ضمن منطق التوازن بين الزعماء لتعزيز الطبيعة الزبائنية للنظام وتحويل مؤسّسات الدولة إلى مواقع نفوذ لهذه الجهة أو تلك.

* أستاذ جامعي

على الغلاف

تحقّق لدونالد ترامب وبنيامين نتنياهو ما أراداه. جمعا ما تيسّر لهما من عرب التطبيع ليلتقطا الصورة التي يأمل الأول أن تفيده انتخابياً، ويتطلّع الثاني إلى أن يستثمرها سياسياً، ويراهن الأثنان على أن تفتتح «تاريخاً جديداً» في المنطقة، بعيداً من «المقاومة الملتوية» كما سمّاها آل زايد، الذين لم يختبروا شيئاً منها. مع ذلك، نَصّبوا أنفسهم ناطقين باسم الشعوب، وعارفين بمصالحها، ليُنظّروا عليها بـ«التعايش السلمي» الذي سيأتي لها بالازدهار والتقدّم. لكن، سرعان ما جاء هم الردّ من موقع متقدّم في «المحور الملتوي» على حدّ تعبير عبد الله بن زايد، من داخل غزة التي أرعبت سكّان أسدود، وأفهمت العدو والمُطبّعين معه أن القطاع هو الوحيد القادر على قسم الشاشات عند أيّ حدث من دون أن يخشى أيّ عواقب. يأمل الأميركيون والإسرائيليون، والملتحقون بهم من العرب، أن يضعوا الفلسطينيين أمام خيار وحيد لا ثاني له، هو قبول الاحتلال والتعايش معه. فيما واقع الحال يشير إلى أن الشعب الفلسطيني بات أكثر تمسّكاً بمقاومته، وأن ما يجري لن يفعل أكثر من إراحته من عبء الرماديين، الذين ظلّوا يمنّونه بالدعم اللفظي، ويتواطأون عليه من تحت الطاولة

احتفالية التطبيع: هكذا... الصورة أوضح!

أشكنازي ينقذ نتنياهو بشروط

اكتشف نتنياهو، وهو في الولايات المتحدة، أنه ليس مخوّلاً التوقيع على الاتفاقيات مع البحرين والإمارات، لأن القانون ينصّ على أنه «ينبغي توكيل وزير الخارجية أو مَن يقوم بتعيينه من أجل التوقيع باسم الحكومة على اتفاقيات ومعاهدات دولية»، وهو ما كاد يوقعه في حرج دبلوماسي شديد. نتيجة ذلك، اضطرّ رئيس وزراء العدو إلى الطلب من وزير خارجيته، غابي أشكنازي، توكيله كي يتمكّن من التوقيع على الاتفاقيتين، بعدما تَعَذّر إبعاد الأخير عن حضور المشهد الاحتفالي. ووافق أشكنازي على منح نتنياهو هذا التوكيل، بشرط أن تشمل الاتفاقيتان بنداً ينصّ على أنه تنبغي مصادقة الحكومة الإسرائيلية عليهما قبل بدء سريانهما. يشار إلى أن رئيس ووزراء الاحتلال لم يشرك أحداً من وزرائه، وخاصة أشكنازي ووزير الأمن بني غانتس، في الاتصالات والمداولات التي سبقت الإعلان عن الاتفاق مع الإمارات، كما امتنع عن اصطحاب أيّ وزير معه إلى واشنطن، نتيجة حرصه على احتكار الرصيد لنفسه، وعدم إشراك أيّ منافس أو صديق له في «الإنجاز».

يدرك شعب فلسطين، أكثر من أيّ وقت مضى، أن لا خيار أمامه إلا المقاومة والانتفاضة (أ ف ب)

علي حيدر

في الشكل، يُمثّل احتفال البيت الأبيض أمس تتويجاً لسلسلة «الهدايا» التي منحها النظام السعودي، عبر حليفه الإماراتي ووكيله البحريني، للكيان الإسرائيلي. وفي الجوهر، يُمثّل التوقيع على «اتفاقيات السلام» محطة تأسيس إضافية في مخطّط استهداف فلسطين والمنطقة، والذي يمكن عرض مروحة واسعة من أهدافه ونتائجه المحلية والإقليمية والدولية. وإذا كان لكلّ من الكيانات والدول والجهات المشتركة فيه مصالحها التي تتقاطع عند هدف تصفية القضية الفلسطينية، فإن المؤكد أن هذا المخطّط سينقلب على أصحابه، وما إدراك شعب فلسطين، أكثر من أيّ وقت مضى، أن لا خيار أمامه إلا المقاومة والانتفاضة، سوى الدليل الأكبر على ذلك.

تهدف تلك المحطات، التي بات من الواضح أنه ستتبعها أخرى، من ضمن ما تهدف، إلى تجريد الفلسطينيين من الرهان على أيّ حاضنة عربية، وإشعارهم بأن الطوق بات محكماً حولهم، بهدف إيهامهم بأنهم أمام خيارين حصراً: إمّا استمرار الواقع الاحتلالي القائم مع أثمان متصاعدة اقتصادية وأمنية وسياسية، أو القبول بالسقف الذي يضعه كيان العدو، والمتمثّل في تكريس الاحتلال وشرعنته مع بعض التسهيلات الاقتصادية المضبوطة التي تعزّز بقاءهم في إطار الأسر الصهيوني.

وتحاول هذه المنظومة العربية الضغط على الشارع الفلسطيني من أجل جعل الكيان العبري جزءاً طبيعياً من المنطقة، وإضفاء قدر من المشروعية على التحالفات معه، تحت مظلّة الهيمنة الأميركية. على أن من أهمّ ما سيترتّب على هذه المرحلة التاريخية تحديداً، أن المواقف الرمادية تحوّلت بوضوح إلى عملية طعن جلية للشعب الفلسطيني، وتموضع معادٍ لقضيته. يستهدف أحتفال الأمس في البيت الأبيض، بما يُمثّله من تتويج للاتفاقيات التسووية، قضية فلسطين وشعبها، من بوّابة تعزيز الادّعاء الأميركي - الإسرائيلي بأن «السلام الإقليمي» ممكن من دون حلّ قضية فلسطين، حتى ولو تحت سقف «أوسلو» (المرفوض طبعاً). ولتبرير هذا التوجّه، كان لا بدّ من الترويج لتهديد خارجي، هو إيران، حتى لو كان داعماً لمقاومة فلسطين بالمال والسلاح والموقف، ويدفع من أجل ذلك الأثمان الاقتصادية والسياسية. لكن لأن المُطبّعين لا يستطيعون مجاراتها في هذا الخيار، وللتغطية على خلفياتهم، يعمدون إلى التشكيك في نياتها وأهدافها، في الوقت الذي يستطيعون فيه «سلب» إيران راية فلسطين عبر تبنّي قضية الأخيرة ودعم شعبها، وبذلك سيجد الفلسطينيون بتياراتهم كافة في البيئة الإقليمية العربية الحاضنة، الاستراتيجية التي تُعزّز موقفهم المقاوم وحتى التفاوضي (مع تأكيد رفض هذا المنهج في مواجهة الاحتلال الصهيوني). وهكذا، يتمّ الجمع بين «قطع الطريق» على إيران، ودعم قضية فلسطين لكن حقيقة موقف المُطبّعين، وخشيتهم على عروشهم، قبل تبعيتهم للولايات المتحدة الداعمة للاحتلال الإسرائيلي، هما اللتان حالتا وتحولان دون تبنّيهم خيار التحرير. النتيجة الإضافية لهذا المسار التطبيعي، هي سلب الأنظمة العربية ورقة مطالبة الأمم المتحدة بالضغط على إسرائيل للقبول بأيّ تسوية، من دون إغفال حقيقة أن ما حَلّ بشعب فلسطين لم يكن إلا ترجمة لمخططات تَمّ طبخها في الدوائر الدولية.

كذلك، يستهدف تصعيد المسار التطبيعي إحداث ثغرة في الحراك الفلسطيني الرسمي والدبلوماسي الهادف إلى بلورة موقف سياسي خارجي لتطويق مخطط «صفقة القرن»، إذ إن ما يقوم به رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، يرمي إلى القول إن إسرائيل باتت مقبولة عربياً، وبالتالي تهيئة الأرضية الدولية لتقبّل تنفيذ مخطط الضمّ. وضمن هذا الإطار، يأتي حديثه عن أن «إسرائيل دولة غير معزولة» نتيجة هرولة أنظمة التخادل إلى التطبيع معها. ولإنجاح ذلك المخطّط، ستتعزّز مساعي عزل شعب فلسطين، وخنق مقاومته، وتشويه قضيته. وبدلاً من أن يملك الفلسطيني حقاً مفتوحاً في التنقل بين بلاد العرب، يتباهى نتنياهو بزياراته للعديد من الدول العربية، وبإجرائه اتصالات سياسية «مع كلّ الإقليم، من الأفضل أن نسكت عنها الآن»، ويؤكد أن «دولاً عربية وإسلامية كثيرة ستنضمّ إلى اتفاقات سلام».

على مستوى الداخل الإسرائيلي، تبرز الهوّة بين تصدّر احتفال البيت الأبيض الاهتمامات السياسية والإعلامية، وبين أولويات الجمهور الإسرائيلي في هذه المرحلة، والتي تبدو في مكان آخر. بفعل الواقع الاقتصادي والصحي، وفي ظلّ إدارة نتنياهو الفاشلة لأزمة «كورونا»، كما رأت صحيفة «جيروزاليم بوست»، ومن هنا، تنبع أهمّية الاستثمارات الموعود بها نتنياهو من قِبَل أنظمة التطبيع الخليجي، والتي ستتدفّق على الكيان في أعقاب هذه الاتفاقات. مع ذلك، رأى رئيس تحرير صحيفة «هآرتس»، ألوف بن، أن «فشل نتنياهو المدوّي في إدارة أزمة كورونا، ومحاكمته الجنائية في ثلاثة ملفات فساد، وصناعة التحريض والأكاذيب، لا ينبغي أن تُقلّل من أهمية ورمزية رفع أعلام إسرائيل على السفارات في أبو ظبي والمنامة، وأعلام دول الخليج في تل أبيب، ومشهد الأراضي السعودية للموجودين في رحلات جوية من إسرائيل إلى شرق آسيا وإثناء عودتهم».

> يستهدف الاحتفال تعزيز الادّعاء بأن «السلام» ممكن من دون حلّ قضية فلسطين

غزة تقول كلمتها

غزة ـ رجب المدهون

تزامناً مع الاحتفالية الكبيرة في واشنطن بتوقيع اتفاقية التطبيع بين كيان العدو والإمارات والبحرين، كسرت غزة الهدوء، وسرقت الأنظار من مسرحية توقيع الاتفاقين بإطلاق دفعة صاروخية باتجاه مدينة أسدود المحتلّة التي تبعد عن القطاع 40 كيلومتراً. المشهد الذي رسمته صواريخ غزة، التي لم يتبنّها أيّ من الفصائل الفلسطينية، يحمل في طياته رسائل عديدة، تتمثّل في أن الهدوء في غزة لا يمكن شراؤه بالمال، وأنه لا يمكن إلهاء المقاومة بوضعها الداخلي، وأن القطاع هو الوحيد القادر على قسم الشاشات عند أيّ حدث من دون أن يخشى أيّ عواقب.

وأعلن جيش العدو رصد صاروخين من غزة باتجاه مدينتَي عسقلان وأسدود شمال قطاع غزة، زاعماً اعتراض أحد الصاروخين وسقوط آخر قرب مركز تجاري مكتظ في أسدود. وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية أن «أضراراً مادية جسيمة تسبّب فيها الصاروخ» في أسدود، إذ أصيب ثمانية إسرائيليين بجراح طفيفة من ضمنهم تعرّضهم لشظايا الزجاج. وأشارت الصحيفة إلى أن إطلاق الصواريخ «تزامن مع الاتفاق التاريخي في البيت الأبيض بين الاحتلال والبحرين والإمارات»، وتحديداً خلال كلمة وزير الخارجية الإماراتي، عبد الله بن زايد، في المؤتمر. وسريعاً، عقد وزير الأمن الإسرائيلي، بيني غانتس، مشاورات أمنية بمشاركة رئيس الأركان أفيف كوخافي. ووفق القناة السابعة العبرية، تَمخّض عن الاجتماع إصدار غانتس تعليمات للجيش والمسؤولين الأمنيين بالردّ، قائلاً: «في أمسية سلام تاريخية، تلقّينا تذكيراً من أعدائنا بأنه يجب علينا دائماً أن نكون أقوياء ومتنبهين إلى حماية شعب إسرائيل في كلّ ساحة وفي جميع الأوقات». أمّا سفير الولايات المتحدة لدى تل أبيب، ديفيد فريدمان، فعلّق على إطلاق الصواريخ بالقول إن «هذا دليل على أن عملنا لم ينتهِ بعد». أما وزير الأمن السابق، أفيغدور ليبرمان، فقال في تغريده عبر «تويتر»، إن «حماس تحتفل في أسدود وعسقلان بينما يحتفل نتنياهو في واشنطن».

في المقابل، اعتبر وزير الخارجية في السلطة الفلسطينية، رياض المالكي، أن «تطبيع العلاقات بين الإمارات والبحرين وإسرائيل يُعدّ انتهاكاً صارخاً لمبادرة السلام العربية التي دعت إلى التطبيع بعد انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية». وأكدت رئاسة السلطة، بدورها، أنها «لم ولن تفوّض إلى أحد الحديث باسم الشعب الفلسطيني ونيابة عن منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد».

كذلك، رأت حركة «حماس» أن «الاتفاقات بين الإمارات والبحرين مع الكيان الصهيوني لا تساوي الحبر الذي كتبت به»، مؤكدة أن «الشعب الفلسطيني سيتعامل مع هذه الاتفاقات على أساس كأنها لم تكن، بإصراره على النضال حتى استرداد كامل حقوقه». وجزمت «الجهاد الإسلامي»، في أعقاب توقيع الاتفاقين، بأن «لا نسمح لهذا الاتفاق بأن يمسّ بأيّ من حقوقنا وثوابتنا، ولن يكون أبداً على حساب وجودنا الأبدي على هذه الأرض». مضيفة: «ما جرى التوقيع عليه ليس اتفاقاً للتطبيع، بل إعلان الانتقال من التطبيع إلى إقامة حلف يكرس واقع الهيمنة على المنطقة، ويفتح الباب أمام توسع استعماري صهيوني جديد».

في غضون ذلك، تظاهر آلاف الفلسطينيين في مدن الضفة مساء أمس الثلاثاء، رفضاً للتطبيع، بدعوة من الفصائل. وفي غزة، نظّمت «القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية» وقفة غاضبة أمام مقرّ الأمم المتحدة، بحضور ممثلين عن الفصائل ومتضامنين، حملوا لافتات ضدّ التطبيع، وأحرقوا علم الاحتلال الإسرائيلي.

راية «السلام» تُعجب أبو ظبي: سئمنا المقاومة الدائمة!

لم يهدأ مسؤولو الإمارات طوال «اليوم التاريخي» أمس. انتشروا على مختلف وسائل الإعلام للحديث عن أهمية اتفاق التطبيع مع إسرائيل، و«فوائده الكثيرة» في منطقة مضطربة، تريد الإمارات، ومعها جحافل المطبّعين، إعلاء شأنها بعيداً عن «الضجيج ولغة التخاطب القديمة، وسياسة الكراسي الشاغرة، والمقاومة الملتوية، والصراع الأبدي، لأن الناس تعبوا وسئموا». قرّرت أبو ظبي أن تضع نفسها، فجأة، في موضع المناطق باسم شعوب المنطقة، مدّعية معرفة أين تكمن المصلحة العليا لهؤلاء، ورافضة، كالبحرين ومن ورائهما السعودية، الاعتراف بأنها فعلت ما فعلته من أجل لا شيء، ومن دون مقابل حتى. وكأنّ العالم سيتغيّر بالفعل بعد الخامس عشر من أيلول/ سبتمبر، تاريخ التوقيع على «اتفاقات أبراهام»؛ حاولت الإمارات، على لسان مسؤوليها، الإيحاء بأن الخطوة التي خطتها، إنما ستعيد تصويب الرؤى من جديد، في اتجاه «سلام» ترى أن لا خلاص من دونه. وزير الخارجية الإماراتي، عبد الله بن زايد، كان «أفضل» مَن سوّق «رؤية» بلاده في مقالة كتبها لصحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، بعنوان «بيس، شالوم. سلام». وضع الوزير أولويات السلام على الشكل الآتي: الحدّ من التوترات في المنطقة، وتعزيز دائرة مجتمع التعايش السلمي، وتعزيز التبادل الاقتصادي والثقافي، فضلاً عن كون تحقيق تقدّم على طريق إقامة الدولة الفلسطينية سيمثّل «الهدف المركزي للسلام»، مذكّراً بأن المعاهدة التي وقّعها، يوم أمس، «أوقفت» مخطّط الضمّ. هذه «الفكرة» التي سوّقت الإمارات للتطبيع تحت عنوانها، توقّف عندها، أيضاً، وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، الذي يبدو «الالتزام بتعليق الضمّ واضحاً جداً» بالنسبة إليه، إذ يعتقد أيضاً بأن «وجود الولايات المتحدة كوسيط وكمحاور يؤكّد حقاً أن هذا التعليق حقيقي وطويل الأمد». إلى جانب كونه «سيضع حداً لتقويض حلّ الدولتين»، و«سيخلق ديناميّات وإمكانات جديدة في عملية السلام»، على حدّ تعبير سفير الإمارات لدى الولايات المتحدة يوسف العتيبة.

> ابن زايد: لتغليب الفرص الإيجابية والشعور بالتفاؤل على روح الصراع والانهزامية

حقّقت الإمارات «اختراقاً دبلوماسياً تاريخياً، وعلامة مفعمة بالأمل تؤكّد أن التقدم في الشرق الأوسط ممكن»، بحسب ابن زايد الذي ينظر إلى توقيع الاتفاق على أنه «فرصة لوضع أسس مستقبل يرتكز على تغليب أهداف السلام والاستقرار والازدهار في منطقة عانت وتعاني من الأزمات واقتتال المحاور». وفي لقاء صحافي عقده في دبي، دافع قرقاش عن الاتفاق، مجدّداً القول إنه «ليس موجّهاً ضدّ أحد»، وأملاً أن «يؤدّي هذا الأمر إلى تحوُّل نحو خفض التصعيد في المنطقة، وفهم أن سياسة الاستقطاب كانت كارثيّة للمنطقة وشعوبها». وقال: «نشعر أن هناك حاجةً إلى اختراق استراتيجي»، مشدّداً على أن سياسة الدول العربية «في عدم التواصل مع إسرائيل لم تؤدِّ في الواقع إلى حلّ النزاع وتلبية تطلعات الشعب الفلسطيني». واعتبر أن «العبء الأكبر كان الحاجز النفسي (...) لكنني أعتقد أنه بمجرّد أن تدرك أن ما كنت تفعله على مدار سنوات عديدة لم ينجح، وبمجرد أن تتّخذ هذا القرار لكسر هذا الحاجز، فإن كل شيء آخر يصبح أكثر قابلية للتعامل معه».

(الأخبار)

تنظر أبو ظبي إلى الاتفاق باعتباره فرصة مقاربة جديدة لمواجهة تحديات المنطقة

صمت عميق في مصر: الخوف على «العيش» الإماراتي

القاهرة ـ الأخبار

على رغم المواقف التاريخية التي اتّخذتها مؤسسات مصرية عديدة في مناهضة التطبيع، ولا سيما «نقابة الصحافيين» التي كانت أوّل نقابة مصرية يتّخذ مجلسها قراراً بحظر التطبيع النقابي مع الكيان، وهو القرار الذي صدّقت عليه الجمعية العمومية للنقابة في آذار/ مارس 1980 ويُجدَّد بانتظام. لكن اليوم، بات التطبيع، الإماراتي - الإسرائيلي على وجه التحديد، غير قابل حتى للنقاش أو الجدال داخل أروقة النقابة التي لم تستطع جمع ألف توقيع لإعلان رفض التطبيع مجدداً، إذ لم يتجاوز عدد الموقعين حاجز 600 شخص من أصل أكثر من 12 ألف صحافي، وذلك تخوّفاً من غضبة الإماراتيين.

على العكس من نقيب الصحافيين الأسبق، كامل زهير، الذي وقف في وجه الرئيس الراحل أنور السادات، رافضاً فصل الصحافيين بناءً على موقفهم المعارض للتطبيع واتفاقية «كامب ديفيد»، لم يصدر مجلس النقابة الحالي، بقيادة النقيب ضياء رشوان، وهو رئيس «الهيئة العامة للاستعلامات» التابعة لرئاسة الجمهورية، بيان احتجاج واحد. السبب ليس فقط ترحيب القاهرة بـ«اتفاق أبراهام»، بل ثمة أسباب أخرى أوصلت «الصحافيين» التي كانت مناهضة التطبيع الأولى إلى هذه الدرجة من الخضوع، في مقدّمتها عضوية رشوان في «نادي دبي للصحافة»، وخوفه على المقابل الشهري الذي يتقاضاه من الإماراتيين، إلى جانب تخوّف غالبية العاملين مع الصحف والمواقع الإماراتية من التوقيع على بيان مناهضة التطبيع خشية فقد مصدر رزقهم الذي يعينهم على غلاء المعيشة المتزايد يوماً بعد الآخر.

في النقابة، لم تعد هناك مساحة للحرية كما كانت من قبل، فسالم التظاهر مشغولة بمعدّات بناء لا تُستخدم، والباحة خالية من المقاعد لمنع الصحافيين من التجمّع، ولذا لم يكن غريباً ألّا تخرج فاعلية واحدة من داخل النقابة في مواجهة التطبيع الإماراتي وحتى البحريني. لا يقتصر الأمر على الصحافيين الذين «يتعشّمون» أن يكونوا من الفائزين بـ«جائزة دبي»، أو مراسلين لأحد المواقع الإماراتية خاصة والخليجية عامة، بل امتدّ الأمر إلى الوسط الثقافي والمثقفين الذين فضّلوا الصمت تخوّفاً من غضبة خليجية تحرمهم نشر كتبهم في المعارض الخليجية أو الجوائز السخية التي تمنح سنوياً.

أما مناهضو التطبيع السابقون، فانقسموا اليوم بين فئتين رئيسيتين: الأولى فضّلت الصمت الكامل وتجنّب التعقيب، والثانية لم تجد مساحة لتُعبّر عن رأيها برفض التطبيع كاملاً والمجاهرة بذلك، ليقف دورها عند حدود صفحاتها الشخصية على «فايسبوك». وعلى رغم أن الإعلام المصري لم يبالغ في الاحتفاء بـ«أبراهام» حتى اليوم، مكتفياً بتعليقات وتصريحات مقتضبة من وقت إلى آخر، إلا أن الانظار تتّجه إلى مواقف الإعلاميين المصريين في الفعاليات الإماراتية المرتقب تنظيمها قريباً، والتي ستضمّ حتماً صحافيين إسرائيليين.

اليمن

تستميت القوات الموالية لـ«التحالف» في محاولة الاحتفاظ بالنسف الاخير للدفاع عن مدينة مأرب. والمتمثل في مدينة الجوبة. على أن ذلك لم يمنع قوات صنعاء من مواصلة تقدّمها باتجاه الجوبة. على رغم عشرات الغارات الجوية التي تكثّفت خلال اليومين الماضيين

معركة النسف الأخير جنوب مأرب
قوات صنعاء على مشارف الجوبة

صنعاء ـ رشيد الحداد

لم تتوقّف المواجهات العسكرية بين قوات صنعاء والقوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، جنوب مدينة مأرب، خلال الأيام القليلة الماضية، حيث تبدو المعركة على أشدّها بعدما دفعت قوات هادي بثقلها العسكري إلى محيط مدينة الجوبة لحفظ النسق الأخير للدفاع عن مدينة مأرب. مع ذلك، واصلت قوات صنعاء تقدّمها في عدد من مناطق الجوبة خلال اليومين الماضيين، متجاوزةً عشرات الغارات التي شنّها طيران تحالف العدوان في محاولة لإعاقة وصول الجيش واللجان الشعبية إلى مدينة الجوبة والاتجاه منها نحو مدينة مأرب.

ووفقاً لمصدر عسكري في الجبهة الجنوبية لمأرب تحدّث إلى «الأخبار»، فقد شنّ طيران «التحالف» خلال اليومين الماضيين عشرات الغارات على عدد من مديريات المحافظة، مستهدفاً المناطق التابعة للجوبة وحدها بـ25 غارة، طالت إحداها شاحنة مدنية ما أدّى إلى سقوط عدد من القتلى. كما استهدفت غارات مديرية العبدية، وأخرى مديرية المهلية، وثالثة مديرية رحبة التي سقطت تحت سيطرة قوات صنعاء أواخر الأسبوع الماضي، ورابعةً مديرية مدغل التي شهدت مواجهات عنيفة السبت الفائت انتهت بسيطرة الجيش واللجان الشعبية على الخطّ الإسفلتي في مدغل، ليقتربا بذلك من معسكر المأس الذي أصبح على بعد 4 كيلومترات من خطّ التماس، بعدما تمّت السيطرة على مرتفعات ما يُسمّى بـ«طلعة المئة» والمواقع المحيطة بها كافة، والقريبة من المعسكر الاستراتيجي الذي كان يُستخدم كمقرّ لقيادة «التحالف»، فضلاً عن اقترابهما من الالتحام بجبهة رغوان غرب مأرب.

> شنّ طيران «التحالف» 25 غارة على المناطق التابعة للجوبة

التقدّم العسكري الذي أحرزته قوات صنعاء باتجاه مدينة الجوبة، شمل إسقاطها منطقة نجد الجمعة، آخر مناطق مديرية رحبة، وتوغّلها في الجهة الغربية لمدينة الجوبة من ثلاثة مسارات عسكرية، لتتجاوز محطة بحيبح وشعب غبار وجبل القويبل، وصولاً إلى منطقة المواسط القريبة من المدينة. وتزامن ذلك مع استمرار المساعي الهادفة إلى تجنيب عدد من مناطق قبائل مراد القتال. وبحسب مصادر قبلية، فقد استجاب عدد من القبائل لتلك المساعي، وسحبت المئات من عناصرها من المواقع التابعة لـ«التحالف»، فيما تنتظر لجان الوساطة استجابة بقية القبائل لدعوات السلام التي يطلقها الجيش واللجان.

وبالتوازي مع اشتداد المواجهات العسكرية في الجوبة، تواصلت المعارك في جبهات النضود والعلم شمال مأرب، حيث شهدت المناطق الواقعة شرق وبالقرب من الخطّ الدولي الذي يربط محافظتَي مأرب وحضرموت اشتباكات عنيفة، تمكّن خلالها الجيش واللجان من الاقتراب من معسكر الرويك الذي كان يُستخدم كقاعدة خلفية للقوات السعودية في مأرب. وكانت تلك القوات عمدت، منتصف الأسبوع الماضي، إثر تقدّم قوات صنعاء، إلى سحب ما تبقى لها من أسلحة حديثة وعتاد من معسكر الرويك إلى جوار منفذ الوديعة الرابط بين اليمن والسعودية.

تطويق الجيش واللجان مدينة مأرب من أكثر من اتجاه منحهما هامشاً واسعاً لتسديد ضربات موجعة إلى «التحالف» والقوات الموالية له، وإرباك أيّ تحرّكات عسكرية لهما، وضرب أيّ أهداف في محيط المدينة. وفي هذا الإطار، نفّذت قوات صنعاء، أول من أمس، عملية عسكرية مشتركة شاركت فيها القوة الصاروخية والطيران المسيّر، وطالت عدّة أهداف داخل المنطقة العسكرية الثالثة ومحيطها، ما أدّى إلى تدمير غرفة عمليات وعدد من مخازن السلاح.

ومع استمرار سقوط العشرات من المواقع العسكرية التابعة لقوات هادي، قالت مصادر مقرّبة من حكومة الأخير إن قيادة «القوات المشتركة» السعودية - الإماراتية، بقيادة الفريق مطلق بن سالم الأزيمع، بدأت تحرّكاتها لتسليم جبهات مأرب لقيادات موالية للإمارات. ووفقاً للمصادر، فقد استدعى «التحالف» عدداً من القيادات العسكرية المناهضة لحزب «الإصلاح» (إخوان اليمن) من مأرب إلى الرياض، وعلى رأسها اللواء مفرح بحيبح، وهو قائد عسكري موالٍ لأبو ظبي ومن مشائخ قبيلة مراد. وأضافت المصادر أن «الإصلاح» أبدى تذمّراً من قرار «التحالف» إقالة القيادات الموالية له وتعيين أخرى محسوبة على الإمارات. على أن ذلك لا يزال في إطار التسريبات، ولم يظهر ما يؤكّد صحّته إلى الآن.

تطويق الجيش واللجان مدينة مأرب من أكثر من اتجاه منحهما هامشاً واسعاً لتسديد ضربات موجعة إلى «التحالف» (أ ف ب)

تحشيد سعودي لحماية «المعقل الأخير»

لقمان عبد الله

يبدو أن سخونة جبهات القتال في مأرب، واستشعار القيادة السعودية قرب سقوط المدينة، والاستهداف المتكرّر لمطار أبها الدولي جنوب البلاد، كلّها عوامل بدأت تثقّل ظهر القيادة السياسية للمملكة. وتسعى الرياض، بكلّ إمكاناتها، لمنع سقوط مأرب، لما سيكون لذلك من تداعيات كبرى على مسار الحرب. وهي مساع يساندها فيها المبعوث الأممي، مارتن غريفيث، الذي لا يكاد يوفّر فرصة إلّا وينتهزها، سواءً في إطلاق المبادرات المجتزأة أو المواقف المطالبة بوقف إطلاق النار في مأرب والتي تتماهى مع المواقف السعودية في هذا الإطار. غير أن صنعاء لا تزال ترفض التسويات المنقوصة، باعتبارها لا ترقى حتى إلى مستوى الحلول الوسط، من قبيل رفع الحصار الاقتصادي وفتح المعابر الجوية والبحرية، مشترطة لقبولها وقف العمليات في مأرب تقديم رؤية شاملة وكاملة لوقف الحرب.

ويرى المطّلعون على العقلية السعودية صعوبة في تراجع الرياض عن سياساتها في أيّ من تلك الملفات، تأتي حرب اليمن التي يَتجنّب الرئيس الأميركي الخوض فيها لوجود مزاج رافض لها داخل بلاده. لكن، حتى على مستوى الدول المنخرطة - ظاهرياً أقلّه - في «التحالف»، والتي أجرى معها وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية، عادل الجبير، أمس، جولة مباحثات هاتفية، لم تحصل الرياض على أكثر من الشجب والإدانة لهجمات «أنصار الله»، وتجديد الدعم الكامل لـ«التحالف»، كما جاء في بيان للخارجية المصرية. يضاف إلى ما تَقدّم، أن الوضع في جنوب اليمن يبقى مقلقاً للقيادة السعودية التي فشلت حتى اللحظة في تطبيق «اتفاق الرياض» - بنسختَه المعدّلة - الذي رعته مع حليفتها أبو ظبي.

لا يجد النظام السعودي، إزاء تلك التطوّرات، سوى تكثيف الغارات الجوية على المدن اليمنية، وأبرزها العاصمة التي تعرّضت في الأيام الماضية لسلسة ضربات في جولة من التصعيد المتوقّع في مثل هذه الحالات، بغية زيادة الضغط على القيادة السياسية في صنعاء. وهو تصعيد يترافق مع ترويج وسائل إعلام المملكة، نقلاً عن المبعوث الأممي، قرب انطلاق مفاوضات في جنيف بشأن الحلّ السياسي الشامل في اليمن. إلا أن القيادي في «أنصار الله»، عضو وفدها المفاوض عبد الملك العجري، نفى عقد مشاورات سياسية في سويسرا خلال الفترة المقبلة، مؤكداً أنه لا يوجد أيّ تقدّم على هذا المستوى، موضحاً أن ما يجري هو لقاء بين ممثلي ملف الأسرى لدى الوفدَين فقط.

يغيب الملف اليمني عن متابعة القيادة السياسية في السعودية بشكل علني، لا سيما في السنة الماضية، فيما يملأ الفراغ عادةً السفيرُ السعودي في اليمن، محمد آل جابر، في لقاءاته مع الوكلاء اليمنيين، وفي استقباله ضيوفاً بدرجة سفراء، في مقدّمهم سفراء دول مجلس الأمن المقيمون في الرياض وجدة، فضلاً عن مندوبي الأمم المتحدة. على أن هذه اللقاءات تبقى في الإطار البروتوكولي. أما التطوّر الفارق الذي برز في الآونة الأخيرة، فهو إقالة رئيس «القوات المشتركة» لـ«التحالف»، فهد بن تركي بن عبد العزيز، وإحالته على التحقيق بتهمة الفساد. يُربط هذه الخطوة بالصراع القائم على العرش السعودي، وخشية وليّ العهد، محمد بن سلمان، من احتمال انقلاب أبناء عمومته عليه، إذا ما امتلك أحدهم المقدرة على ذلك، خصوصاً أن منصب فهد (سابقاً) يمثّل مصدر تهديد في حال تمرّد صاحبه على أسياده. وما يعزّز تلك القراءة هو تعيين خَلَف لفهد من خارج الأسرة الحاكمة، وهو نائب رئيس الأركان اللواء مطلق الأزيمع. على أنه يبقى ثمة رأي في الأوساط العسكرية المتابعة بأن الإقالة والإحالة على التحقيق مردّهما فعلاً قضايا الفساد المستشري في مفاصل مهمّة في الجيش السعودي، والمهيمن على جيش ما يسمى «الشرعية»، بالشراكة بين الطرفين.

> كلّما اقترب موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية تزداد خشية المملكة من انكفاء إدارة ترامب

تخشى الرياض من تداعيات كبرى على مسار الحرب إذا ما سقطت مأرب (أ ف ب)

سوريا

دخلت أزمة البنزين في سوريا أسبوعها الثاني، في ظل ازدحام شديد وغير مسبوق على محطات الوقود. التصريحات الرسمية التي يفترض أن تصدر عن الجهات الفاعلة في الملف كوزارة النفط، شبه معدومة، وإن وجدت فمن دون جدوى، فيما الأزمة تزداد حدة

الوقود على الطرقات... لا في المحطات!

طارق علي

ليست هذه أزمة المحروقات الأولى في سوريا، ولكنها الأشد، حتى إن مصادر وصفت ما يحصل الآن بأنه «جاء معادلاً لأضعاف الأزمات السابقة، إذ إن أرتال السيارات باتت اليوم تمتد على طول كيلومترات عديدة، وعلى معظم المحطات، ليصل أحياناً زمن انتظار التعبئة بالدور نحو 24 ساعة، وفي محطات أخرى 48 ساعة»، إذ بات الناس يلجؤون إلى خيار مبيت السيارة، أي تركها في العاشرة ليلاً، ثم العودة إليها في الخامسة صباحاً، لاستئناف حركة التقدم بها، نحو المحطة!

في بحثها عن أسباب الأزمة الحالية، حاولت «الأخبار» التواصل مع وزير النفط، لكن من دون نتيجة، ليتضح أن ثمة ما يبدو أنه قرارٌ بعدم التعاطي مع الإعلام في الأيام الحالية، في ما يتعلق بملف المحروقات. لكن مصادر تحدثت إلى «الأخبار» أكدت أن «المشكلة الحالية ليس حلها ضمن المستطاع والسريع». وأوضحت أن الأزمة «مركبة من شقين؛ خارجي وداخلي»، لكن في كلتا الحالتين، فإن الغموض سيد الموقف، ولم يصدر عن المسؤولين الرسميين ما يجيب عن أسئلة المواطنين المنتظرين في طوابير أمام محطات الوقود.

رواية ما قبل الأزمة

كانت مصادر في وزارة النفط، ومنها «مؤسسة محروقات دمشق»، تحدثت عن أن نقص البنزين، وتحديداً غير المدعوم (أوكتان 95 – يباع بسعر 575 ليرة سورية لليتر)، كان بسبب عمليات صيانة وإصلاح تنفذها المصافي سنوياً، ومنها مصفاة بانياس. لكن مصادر «الأخبار» أكدت أن «مصفاة بانياس لم تدخل في مرحلة الصيانة بعد، لكن ستدخلها في الـ 15 من الشهر الحالي، وستستمر لمدة 20 يوماً، لتنتهي في الخامس من تشرين الأوّل/ أكتوبر، والتأخر يعود لأسباب تتعلق بتأمين بعض المعدات والقطع، والبحث عن الخبرات المطلوبة».

سوء إدارة

كانت وزارة النفط، كحل إسعافي، قد خفضت كمية التعبئة المسموح بها للسيارات، لتصبح 30 ليتراً كل أربعة أيام، بعد أن كانت 40 ليتراً كل خمسة أيام، عبر البطاقة الذكية، إلا أن هذا التوجه لم يحقق شيئاً سوى زيادة الازدحام، ما يعني أن المشكلة في التوريدات أساساً، وليس في آلية توزيعها. أحمد، صاحب «كازية» (محطة وقود) على طريق دمشق - اللاذقية الدولي، قال لـ«الأخبار» إن «الأزمة بدأت منذ أقل من شهر، ولكن كانت غير ملموسة بشكل مباشر، وكان ممكن التعامل معها»، وأضاف: «كانت كمية الطلب تتناقص ليلاً مع قرب نفاد المادة من المحطة، ثم نغلق وننتظر التوريدات الجديدة في اليوم التالي، لكن بدأنا نستشعر المشكلة عندما شمل النقص كل محطات المحافظات».

استخدمت السلطات كمّاً من مخزونها الاحتياطي في تلبية طلبات المحطات، وحاولت التقنين لامتصاص الضغط، إلا أن محاولات تحديد التوريد جاءت بنتائج عكسية أسفرت عن ازدياد شديد في الطلب، ما خلق حالة الطوابير على كل محطات البلد. مصدر اقتصادي أشار لـ«الأخبار» إلى أنه «كان من الأفضل زيادة مخصصات التعبئة وزيادة التباعد الزمني، لإراحة المحطات، ولكن ما حصل هو العكس، وهذا ما خلق المشكلة والاختناق». تجدر الإشارة إلى أن رزوح البلاد تحت سيف عقوبات «قانون قيصر» الذي يحظر عليها الاستيراد، جعل مهمة تأمين المشتقات النفطية أكثر صعوبة، ولا سيما أن سوريا كانت تحتاج إلى استيراد نسب ليست بالقليلة لتغطية حاجاتها، إلا أن «قيصر» غيّر المعادلة وقلب الأمور. على سبيل المثال، فإن سوريا تحتاج ما يعادل 140 ألف برميل نفط يومياً، في حين تنتج أقل من ربع الكمية داخلياً.

السوق السوداء

يتحدث علاء، سائق سيارة أجرة، إلى «الأخبار»، فيقول: «رح يصرلي 18 ساعة ناطر ع دوري بالكازية، يعني صرت قريب، لازم إذا ضل ماشي الدور عني خلال ساعتين»، ويكمل: «ويس تعبي بتروح ع بيتك لأنك بتجي تنزل إلى الشغل بدك ترفع الأجرة، وما بقى حدا يرضى يطلع معك، بقي ما بالك عبي من السوق السوداء وقتا بيصير سعر طلب الزبون معي 5 أضعاف!». وبالفعل، فإن شوارع البلاد تشهد انخفاضاً حاداً في عدد السيارات العمومية العاملة على وجه الخصوص، وانخفاضاً بلغ النصف تقريباً بالنسبة إلى السيارات الخاصة.

لكن اللافت أن المادة متوفرة في السوق السوداء، حيث بات يبلغ سعر الليتر بين 1000 و 1500 ليرة سورية، في حين أن سعره المدعوم كان 225 ليرة سورية؛ يدفع هذا الناس إلى التساؤل عن مصادر هذا البنزين الذي يباع على الطرقات العامة، فأكثر ما تشاهده على مداخل حمص بوصفها مدينة وسطى وعقدة وصل بين الشمال والساحل والعاصمة، هو باعة غالونات البنزين بسعر السوق السوداء، وذلك تحت مرأى من محافظ المدينة ومسؤوليها الذين لم يتخذوا أي إجراء لقمع هذه الظاهرة. وفي هذا السياق، تحدثت مصادر مطلعة على الملف إلى «الأخبار» عن أن «المادة تصل إلى هؤلاء عبر أصحاب المحطات أنفسهم، الذين يتلاعبون بعداد التعبئة، فبدلاً من تعبئة كامل المخصصات للسيارة، يتم اقتطاع جزء يسير من كل سيارة، وفي نهاية اليوم تكون قد توفرت كمية كبيرة في المحطة، التي تقوم ببيعها لتجار السوق السوداء، وكذلك فقد ذهب بعض أصحاب السيارات لتعبئة سياراتهم بعد الانتظار، ثم سحب البنزين من داخلها لبيعه في السوق السوداء بهدف جني الربح». كل ذلك يجري من دون أن تتخذ الجهات المسؤولة أي إجراءات حقيقية.

يصطف السوريون في طوابير أمام المحطات ساعات طويلة للحصول على الوقود (الأخبار)

مصر

محمد علي يجدّد الدعوة إلى التظاهر... والنظام يستنفر «احترازياً»

تضمنت الإجراءات الاحترازية جمع قوائم بنزلاء الفنادق والمناطق المحيطة بوسط العاصمة (أ ف ب)

جمع قوائم بنزلاء الفنادق والمناطق المحيطة بوسط العاصمة مع استمرار الحياة على نحو شبه طبيعي ظاهرياً. مع ذلك، تُمكن ملاحظة التعزيزات، ولا سيما قوات «الأمن المركزي» التي صارت تتمركز في نقاط شبه ثابتة بما يضمن لها التحرك السريع والوصول إلى أي مكان في خلال أقل من خمس دقائق، طبقاً لمصادر في جهاز «الأمن الوطني» الذي يتابع الوضع بصورة كاملة. هكذا، تبدو المعادلة من الناحية العملية محسومة للنظام هذه المرة على الأقل، خاصة أن علي الذي عمل لسنوات مع الجيش في استثمارات بمليارات، قبل أن «ينشق» ويهرب إلى أوروبا، يراهن على غضب المواطنين من الرسوم الجديدة التي فُرضت على الخدمات، وقرارات إزالة المباني المخالفة، وغيرها من الإجراءات التي اتخذها النظام خلال الأشهر الماضية وبدأ تطبيقها بالقوة (راجع عدد أول من أمس).

حتى الآن، تبدو القبضة الأمنية صارمة في أنحاء «المحروسة» لا في العاصمة فقط، والسبب ليس دعوة علي وحدها بل أيضاً السيطرة على أي حالة غضب يمكن أن تحدث للأسباب السابقة، وهو ما ظهر بوضوح في الرسائل الإعلامية المختلفة التي يعمل نظام السيسي على إيصالها حالياً، خاصة في ما يتعلق بـ«حرب اللجان الإلكترونية» المطالبة برحيل السيسي، وهذه يقول عنها الأمن إنها تخرج من الدوحة وأنقرة بصورة رئيسية إلى جانب عواصم أوروبية في مقدمتها لندن. في المقابل، يكتفي المقاول الموجود في برشلونة بمزيد من الفيديوات التي يحرّض فيها على السيسي ويسخر منه شخصياً، ولا سيما أحاديثه المختلفة في المناسبات الأخيرة. أما الأمن، فيقول إنه يواصل ملاحقة علي عبر «الإنتربول» من أجل توقيفه بصفته مطلوباً في مخالفات مالية متعلقة بالاستثمارات مع الجيش، وهو أحد مسارين تعمل عليهما القاهرة لإعادته وسجنه. ورغم صعوبة ذلك لوجود خلاف سياسي سيعرّض حياته للخطر، فإن أجهزة وزارة الداخلية، ولا سيما «الأمن الوطني»، تعمل على تسريب معلومات إلى الصحافة عن اقتراب توقيفه قبل نهاية العام الجاري.

سلاح الإعلام الذي يستخدمه محمد علي والنظام يعمل على أشده، ففي مصر، تتابع «الشركة المتحدة» جميع ما يقال ويذاع عبر شاشات القنوات التي تبث من الدوحة وأنقرة وترد عليه، فيما تبرز هذه القنوات المدعومة من الإخوان وقطر دعوات علي، في سيناريو مفرغ بين الطرفين ليس له علاقة بما يحدث على الأرض. مع ذلك، يرى الأمن أن الدعوة إلى التظاهر الأحد جزء من مخطط سيستمر حتى الذكرى العاشرة لـ«25 يناير» بداية العام المقبل، سواء عبر دعوات متكررة إلى التظاهر أم إلى الحشد في ذكرى الثورة التي أطاحت نظام محمد حسني مبارك بعد 30 عاماً من أجل أهداف لم يتحقق أي منها. أما التخوف الحقيقي لدى ما تبقى من أصوات معارضة، فهو توسع «الداخلية» في استخدام القمع ضد ما تسميه الخروج عن القانون، ما قد يصل إلى درجة تصفية بعض الشباب بصفتهم يخططون لعمليات إرهابية أو حتى توقيف صحافيين وسياسيين في حال محاولتهم نقل جزء من الحقيقة في الشارع.

> **يقول الأمن إنه يلاحق علي عبر «الإنتربول» لتوقيفه بصفته مطلوباً جنائياً**

على خلفية دعوة المقاول والممثل محمد علي إلى التظاهر الأحد المقبل، دخلت قوات الأمن المصرية في استنفار احترازي مبكر، وسط جولة جديدة محسومة مبكراً لمصلحة الأمن

القاهرة ـ **جلال خيرت**

بعدما استقر في إسبانيا منذ أكثر من عام وبدأ ممارسة نشاطه التجاري مقاولاً، دعا المقاول والممثل المصري محمد علي إلى التظاهر مجدداً من أجل إسقاط نظام عبد الفتاح السيسي، محدداً الأحد المقبل، العشرين من الشهر الحالي، موعداً أعلن بعشوائية ومن دون تخطيط أو تنسيق مع أي جهات أخرى، بما فيها «جماعة الإخوان المسلمون» التي تدعمه كثيراً، خاصة في المدة الأخيرة. صحيح أن تقارير الأجهزة الأمنية تؤكد أن دعوة علي لن تنجح في إحداث تظاهرات حتى متوسطة العدد، لكنها لا تستبعد بعض التجمعات الرمزية، خاصة ناحية «ميدان التحرير»، رمز «ثورة 25 يناير»، من أجل نشر مقاطع فيديو، وهو ما دفع الأمن لاستقدام التعزيزات إلى وسط القاهرة منذ بداية الأسبوع الجاري والتنبيه على المقاهي للإبلاغ عن أي وافدين غير معتاد وجودهم في هذه المنطقة.

الإجراءات الاحترازية تضمنت

استراحة

كلمات متقاطعة 3547

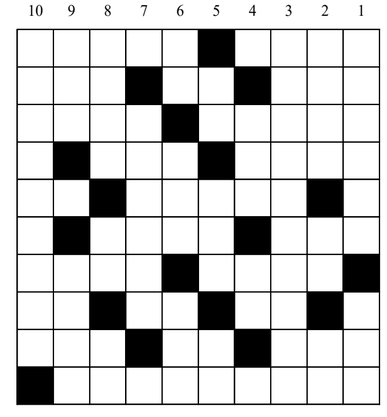

أفقيا

1- أدمن شرب الخمر – ماركة سيارات – 2- أستعمل المقص – ضمير منفصل – من الحبوب – 3- ورد أبيض عطريّ الرائحة – عائلة أديب تونسي راحل – 4- بائع السمن – أودّ – 5- أعطاهم إسم تشريفي – إله مصري – 6- تبرق وتُذلّلا – رقمي – 7- من الآلات التي يستعملها المزارع – عائلة رسّام فرنسي راحل إمتاز بإلهام شعريّ عميق وبتوزيع متناسق للألوان – 8- تهيأ للحملة في الحرب – قام بهجوم عسكري واسع – للتفسير – 9- من الفاكهة – مقياس مساحة – قصد – 10- عالم وشاعر فارسي رقيق ساهم في إصلاح الحساب السنوي الفارسي وله في الشعر الرباعيّات

عمودياً

1- فتيات كبيرات في السن غير متزوجات – أحرف متشابهة – 2- أحلف بإسم الله – أغلظ أوتار العود – وشى وزخرف – 3- مقرّ السفير الفرنسي في لبنان – 4- يصوّت الضغدع – بئر عميقة – 5- ضمير منفصل – إله الخصب عند الفينيقيين – للتعريف – 6- قلق وحزن – ضد ابني البيت – شق طويل في جدار – 7- مصيف لبناني في قضاء عاليه – 8- رتبة عسكرية – للنداء – ضمير متّصل – 9- إجتاح البلاد وخرّبها – وقت بالأجنبية – 10- نجم مصري شهير يُعتبر من أهم المغنّيين الشعبيين في العالم العربي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- يو – ما – مداد – 2- عنّ – راه – في – 3- سم – حج – بترا – 4- وما – نو – قسَم – 5- بنزرت – نوّتي – 6- غليوم تل – 7- أجياف – بر – 8- وهمي – سرو – 9- يم – نبتون – 10- كازابلانكا

عمودياً

1- يعسوب – بويك – 2- ويومنغ – هما – 3- أزلام – 4- ريجينا – 5- ارجنتوي – ب ب – 6- مارتل – 7- مهب – نتف – وا – 8- تقول – سُنن – 9- افرست – بر – 10- دياميس روما

3547 sudoku

	3		1					2
2		9		4		8		
1	6	7				9		4
		1		9			7	
3			5		7	4	2	
			6		3	5		9
		3				7		
8	4				1			
6					5	1		8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3546

2	6	1	4	3	7	5	9	8
7	3	9	8	6	5	2	4	1
4	5	8	1	2	9	6	7	3
1	8	6	7	4	3	9	2	5
9	7	5	6	1	2	3	8	4
3	2	4	9	5	8	1	6	7
5	9	3	2	7	4	8	1	6
6	4	2	3	8	1	7	5	9
8	1	7	5	9	6	4	3	2

مشاهير 3547

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أنجح مستكشفي البرتغال (1469-1524) في عصر الإستكشاف الأوروبي. سافر من أوروبا الى الهند بحراً. كان نائباً للملك في المستعمرات البرتغالية في الهند

1+2+9+10+7+11 = مدينة سورية ■ 3+4+5+6+2= ماركة سيارات ■ 6+10+8 = بيت السيف

حل الشبكة الماضية: **غانم الجميلي**

إعداد
نعوم مسعود

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسن فوزي غزيل لموكليه نزمي وعلي أولاد يوسف سلمان سندات بدل ضائع للعقار 188 القليلة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب راشد سليمان صايغ بصفته وكيل نعيم مخايل الدمعه سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 526 القسم 18 من منطقة حارة صخر العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب شربل نبيه سلوم بصفته وكيل نبيه يوحنا سلوم سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 1344 من منطقة حراجل العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلبت جاكلين توفيق جبرايل سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 1439 القسم 8 من منطقة ذوق مصبح العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب المحامي حميد ابراهيم المكاري بصفته وكيل رودريك بيار فايز المكاري سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 3409 القسم 14 من منطقة غزير العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب ايلي يوسف شباط بصفته وكيل يوسف سليم شباط سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 102 من منطقة المغاير العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب بطرس منصور روفايل بصفته وكيل فرنسبنك ش.م.ل شهادة قيد تأمين بدل عن ضائع للتامين المسجل على العقار رقم 795 من منطقة فاريا العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

تبليغ قضائي
من محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة الناظرة بالقضايا العقارية برئاسة القاضي محمد وسام المرتضى تقدم المستدعي بيار حنا بوطانوس بالاستدعاء رقم 9339/2020 يطلب فيه اتخاذ القرار بتصحيح الخطأ الوارد في بيانات المالك بيار حنا بوطانيوس في اسم الأم رنا ليصبح رضا وتاريخ الميلاد 1958 ليصبح 1959.
لكل ذي مصلحة بإبداء ملاحظاته في قلم هذه المحكمة ضمن مهلة عشرة ايام تلي النشر.

رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب مهدي مصطفى حجازي بوكالته عن علي مرتضى خليل لموكله رضا شريف خليل سند تمليك بدل عن ضائع للعقار 469 من منطقة معركة العقارية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب غازي رضا ماجد لموكله منير سلمان دلال سندي تمليك بدل عن ضائع بالقسمين 63 و64 من العقار 463 رأس بيروت.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت خاتوم مصطفى خفاجه لموكلتها اثيل احمد الرهاوي سند بدل ضائع للعقار 1985/5 الغازية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
صادر عن أمانة السجل التجاري في النبطية
بموجب الطلب المقدم من المستدعية زينب محمد يونس تاريخ 2020/8/31 والمسجلة تاجر لدى امانتنا بالرقم 6004327 تاريخ 2018/7/3 تحت اسم: ZEINA TOURS والذي تطلب بموجبه تعديل الاسم ليصبح Fly by zeina Tours وتعديل الموضوع التجاري من: التجارة العامة - الاستيراد والتصدير - مكتب سياحة وسفر وحجوزات - تذاكر السفر والفنادق ليصبح: أعمال السياحة والسفر والأعمال المتممة لها وبتاريخ 2020/9/10 تقرر النشر.
الرقم المالي: 3456455
مهلة الاعتراض عشرة أيام تلي آخر نشر
أمين السجل التجاري في النبطية
فاطمة فحص

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

Invitation to bid No: 2020-028 Elderly Diapers "Framework Agreement for One Year"

The Lebanese Red Cross Society (LRCS) hereby invites sealed bids from manufacturers/ reputed firms/ registered suppliers for the supply of the following supplies/ services.

item No.	Lot description	Number of Items	Delivery Site
1	Elderly Diapers with tabs	8,000	Spears HQ
2	Elderly Diapers Pull-up	8,000	

ITENDER DETAILS
The Tender details are as follows:

INCOTERMS	DDP – Beirut Delivery Duty Paid
Delivery address	Spears
ITB Published	Wednesday 16 September 2020

All documents can be downloaded from http://**www.redcross.org.lb/** (Please select "Tender" from the menu at the top right of the page). Tenderers are advised to check the website regularly as any changes or additional information related to this tender will be updated via the website.
Tenders must be submitted in a sealed envelope

Mailing address	Lebanese Red Cross Head Quarters, Spears Street, Kantari, Beirut, Lebanon Please submit your bid in a SEALED Envelope to FINANCE DEPARTMENT at second floor.
Tender deadline	Date: Friday 09 October, 2020 Time: 5:00:00 PM PLEASE NOTE: NO BIDS WILL BE ACCEPTED AFTER THE ABOVE CLOSING TIME AND DATE
Bids to be marked	"Tender reference: 2020-028. Do not open before Friday 09 October 2020"
Deadline for questions	Date: Tuesday 06 October, 2020 Time: 4:00:00 PM BID SHOULD BE SUBMITTED TYPING AND NOT HAND WRITTEN (written by hand bids will be considered as ineligible)

نبض المدينة

تجمّع لمساعدة المسارح والفنّانين المتضرّرين من كارثة المرفأ

تعالوا نحْيي روح بيروت

خليك الحاج علي

يقال إن أول ما تطاوله الأزمات والكوارث الكبرى هي الثقافة، وهي أيضاً آخر ما يتعافى من الأزمات والكوارث. حتى اليوم، لا تزال تداعيات انفجار مرفأ بيروت، ترخي بثقلها على كلّ ميادين الحياة في المدينة. مشهد الدمار الهائل قضى على وجه بيروت الثقافي، بما فيها المسارح التي باتت فارغة من جمهورها، منتظرةً عودة الممثلين الذين طاولت الأضرارُ أجسادهم وبيوتهم... فـ «لا عرض الليلة» ولن يكون هناك أي عروض في المدى المنظور... المدينة مغلقة حتى إشعار آخر. فمتى ستعود مسارح بيروت إلى ما كانت عليه؟ ما حجم الضرر الذي لحق بالمسارح والعاملين فيه؟ وأي دور يلعبه الفنانون المسرحيون للنهوض من جديد في ظل غياب الدولة بكل أركانها؟

بحسب الروايات الإغريقية، فإن نيرون حاكم روما وقف متفرجاً على مشهد احتراق المدينة، مرتدياً زياً مسرحياً، ومُنشداً مقطعاً قديماً من ملحمة شعرية من الأدب الإغريقي. اليوم، يقف أركان الدولة اللبنانية متفرجين على مشهد الخراب الذي لحق بيروت بعد انفجار المرفأ، كوقفة نيرون تلك. صمت الدولة وعجزها عن الخراب الذي تسبّب به الانفجار، دفعا عدداً من العاملين في المجال المسرحي والفني والثقافي، إلى تنظيم ما أطلق عليه «تجمع إغاثة المسرح في لبنان» بهدف تقديم المساعدة للعاملين المتضررين في المجال المسرحي جراء الانفجار، ولإعادة بناء ما تهدّم في المسارح والمساحات والفضاءات الثقافية. يضم التجمع أكثر من مئة عضو، مندرجين في هيئة منظمة، مقسمين إلى مجموعات ولجان ذات مهامَ لوجستية وتقنية مختلفة. التجمع الذي يضم عدداً من الفنانين اللبنانيين المقيمين والمغتربين، بشكل سابقة في المسرح اللبناني لجهة لمّ شمل العاملين في هذا المجال والذين لم توحّدهم وزارة ثقافة أو نقابة من قبل، لتتجاوز أهداف التجمع لمّ التبرعات فقط، وبعاد التفكير في قضايا المسرح وإعادة طرحها والعقبات التي تحول دون ذلك، على أمل أن يكون المسرح فاعلاً وأداة تغيير حقيقية، بما يتلاقى مع تطلعات الشارع اللبناني.

حتى الساعة، الإقبال على المبادرة، إن من خلال ملء الاستمارات من قبل المتضررين، أو من خلال جمع التبرعات عبر موقع «احجز» والوسائط الإلكترونية الأخرى يُعدّ جيداً، ما دفع القيمين إلى تمديد مهلة التبرعات حتى أواخر شهر أيلول (سبتمبر) الحالي. بحسب المخرج المسرحي شادي الهبر، أحد القيمين على «تجمع إغاثة المسرح في لبنان»، فقد وصل عدد الفنانين المسرحيين المتضررين إلى حوالى 58، والعمل جارٍ على مساعدتهم بشتى الوسائل. أما بالنسبة إلى المسارح والفضاءات، فقد تمّت عملية المسح، وتبيّن أن الأضرار متفاوتة بين الصالات، إلا أن «مسرح الجميزة» في بيروت لحقه الضرر الأكبر، إلى جانب مسارح أخرى مثل «مسرح المدينة». يعدّ «مسرح الجميزة» من أقدم مسارح بيروت، له تاريخ في انطلاقة المسرح في العالم العربي بحكم جواره من كنيسة السائدا والعروض التي كانت تقام هناك. وفق عمليات مسح الأضرار، تبيّن أن صالة المسرح تهدّمت بالكامل. بحسب جو قديح أحد القيمين على المسرح، فإن الدمار لحق بكل الممتلكات، لكن ذلك لا يشكل عائقاً أمام إعادة ترميمه، بخاصة أنّ كثيرين يتواصلون مع القيمين لتقديم المساعدة، سيما من الدول الأوروبية. إعادة الإعمار تأتي في وقت يشهد فيه البلد ارتفاعاً جنونياً في الأسعار، في ظل غياب الدعم الحكومي حتى الساعة. لكنّ ذلك يبقى سهلاً أمام حجم الخسارة المعنوية وشعور الفقدان والموت الذي عاشه الناس.

عادةً ما يصرّ الممثلون المسرحيون على كنس خشبة المسرح بأيديهم ضمن التمارين الجسدية التي تسبق العرض... لكن بعد حادثة الانفجار، فوجئ القيمون على «مسرح الجميزة» بمشهد الشباب يكنّسون الدمار، ما أعطاهم دفعاً قوياً للمضي قدماً رغم الإحباط الكبير، و أملاً بأن هذه المدينة لا تشيخ ولا تهرم.

يولي «تجمع إغاثة المسرح في لبنان» أهمية للمساهمة في إعادة ترميم «مسرح الجميزة». حتى الآن، تم جمع حوالى نصف القيمة المالية التي تم تقديرها لمعالجة الأضرار في مسارح لبنان والعاملين المتضررين

> يعاد تشكيل معالم المسرح بعد الأزمات، فتنصبّ معاناة الفنانين في مضمون وشكل جديدين

بحسب بيان للتجمع على صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، تأتي هذه المبادرة في وقت توجّه فيه أصابع الاتهام إلى المنظمات والتجمعات غير الحكومية التي تعمل على الأرض بعد انفجار المرفأ. تعليقاً على ذلك، يؤكد شادي الهبر أن الشفافية هي «الشغل الشاغل للتجمع. المبلغ الذي تم جمعه، سيوزع بشكل شفاف، ويجري العمل على إعداد خطة لذلك».

على صفحة «تجمع إغاثة المسرح في لبنان» على إنستغرام وفايسبوك، انتشر عدد من الفيديوات لممثلين ومخرجين مسرحيين لبنانيين، مقيمين ومغتربين كـ: سحر عساف، زينة دكاش، كريم دكروب، أنجو ريحان وغيرهم... يدعون للمساعدة في جمع التبرعات، ويوجهون فيديوات تتحدث عن حجم المعاناة والكارثة التي حلّت بهم وبزملائهم. وبالتالي يتم الاعتماد فيه على السوشال ميديا للتسويق. على سبيل المثال، يتم التواصل من قبل أي عضو من التجمع مع المؤسسات الثقافية في لندن أو نيويورك وغيرها من المدن، لنشر الفيديوات على المواقع الإلكترونية الخاصة بالمسارح لدعم مبادرة التجمع من الخارج.

في لبنان، لا يتوافر عبر موقع «احجز» الإلكتروني أي إعلان عن عروض مسرحية مقبلة، سوى «لا عرض الليلة». العرض هذا لن يأخذ زماناً أو مكاناً، لا حبكة ولا شخصيات... وجدها سينوغرافيا المدينة المدمّرة شُيدت على مسرح جريمة السلطة: إضاءة مطفأة، سواتر فوق الحطام، ومنازل مبعثرة... التراجيديا التي عاشتها المدينة كافية لتُعلق العروض المسرحية حتى إشعار آخر في ظل العبث الذي نعيشه. «لا عرض الليلة» يأتي كمبادرة من قبل «تجمع إغاثة المسرح في لبنان»، حيث يمكن لأي متبرع أن يحجز مقعداً وهمياً عبر «احجز» ويذهب ريعه إلى التجمع.

تؤكد الكاتبة والممثلة وعضو «تجمع إغاثة المسرح في لبنان» ديمة مخايل متى، أنه لا يمكن التفكير حتى هذه الساعة في أي عرض مسرحي في ظل الواقع المجنون الذي نعيشه، لذا كانت فكرة «لا عرض الليلة». وتضيف: «المهم في هذه الفترة التركيز على المتضررين، وترميم المسارح، لأن القطاع الثقافي تضرر بشكل كبير بعد الخضات المتعاقبة من جراء الأزمة الاقتصادية، ووباء كورونا، وأخيراً انفجار المرفأ... الحياة ستستغرق وقتاً لتعود، وبالطبع لن تعود إلى طبيعتها... مع الأسف، الآن ليس هناك أي دور للمسرح، فكل ما نستطيع فعله هو مساعدة بعضنا البعض لنعيد دور المسرح في ما بعد».

يلاقي الهبر تطلعات متى في هذا الإطار: «الآن هو دور إعادة ترميم المسارح وتحسين ظروف العاملين فيه. من خلال ذلك، نعيد الوجه الثقافي تدريجياً، ليكون المسرح خشبة الخلاص في هذه المدينة التي تتهاوى معالمها الثقافية والعمرانية يوماً بعد آخر».

أي فنّ سيكون بعد الانفجار؟ تشير التجربة إلى أن المسرح لا يموت. أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية نهض فيها المسرح من جديد وأخذ شكلاً ومضموناً مختلفين. لبنان عاش نهضة مسرحية، بعد الحرب الأهلية أيضاً رغم تقلّص عدد المسارح في المدينة.

تشير دراسات سوسيولوجيا الفن إلى أن معالم المسرح يُعاد تشكيلها من جديد بعد الأزمات، فتنصبّ المعاناة التي يعيشها الفنانون في مضمون وشكل جديدين. هذه الـ «تروما» التي عاشها الأفراد لا يمكن لها أن تمرّ بشكل عابر، وقد تشكل لبّ الأعمال المسرحية القادمة.

«مسرح الجميزة» في بيروت لحقه الضرر الأكبر

مسرح الإحتجاج ينزل إلى الشارع

عادةً ما يأخذ المسرح طابع الاحتجاج والتحريض في بلد يمر بأزمات كبرى، بهدف وضع الإصبع على جرح الناس وتحريك نبضهم الثوري، وتذكيرهم بسبب شقائهم ومعاناتهم. اليوم وفي وقت لا يزال فيه عدد من المسارح غير قادر على استيعاب الجمهور، تطل مسرحية «جود» من إخراج آلان سعادة وتمثيل ضنا مخايل، من شارع الجميزة المحطم جراء انفجار بيروت، في سياق «مسرح الشارع» .

المسرحية مقتبسة من نص «جارْ» للكاتب المسرحي الأفريقي كوفيه كواهوالي، أعاد المخرج كتابته وترجمته وإخراجه. تحكي المسرحية عن امرأة تسكن في مبنى يفتقر إلى مقومات الحياة بملأه البراز، تحاول تنظيفه مراراً وتكراراً من دون جدوى، أو أي مساعدة من أحد. بينما تعيش في قلب هذه المعاناة، تتعرض المرأة للتحرش، إلى أن تُغتصب من قبل أحد جيرانها. أعاد سعادة كتابة المسرحية بما يتوافق مع الأحداث التي يعيشها البلد، في «جود» لا يكتفي بأن يكون الاغتصاب محور الحبكة الدرامية، بل تتوسع طروحاته لتشمل العادات والتقاليد الراسخة في مجتمعاتنا في شكل مسرحي بعيد عن الواقعية. إذاً، يأتي النص من حيث الزمان والمكان والطرح، مطابقاً لما يعيشه اللبنانيون بحسب سعادة الذي يقول لـ «الأخبار»: «إننا نُغتصب كل يوم من قبل سلطة عاجزة عن فعل شيء».

ينطلق مخرج العمل من الفردية نحو المجتمع ككل، ليمارس وظيفته التحريضية ضمن «مسرح الشارع»، ليكون كابوساً مزعجاً يزوّر من يشاهده، ويحفّزه نحو التغيير. في هذا الإطار، يشير سعادة إلى أنّ المسرح هو مساحة للتعبير عن سخطه من كل ما يعيشه هذا البلد... من خلال المسرح، يقرّر الثورة وتفجير مكنوناته الداخلية لتظهر إلى العلن. انطلق العمل على المسرحية (50 دقيقة ـ إعداد الكسندرا قهوجي، وتصميم صوت لجورج أبو زيد وموسيقى مارك أرنست) قبل انفجار بيروت، واليوم يأتي العرض على وقع الصدمة التي عاشها الجميع وسط سينوغرافيا للدمار في شارع الجميزة المهدّم.

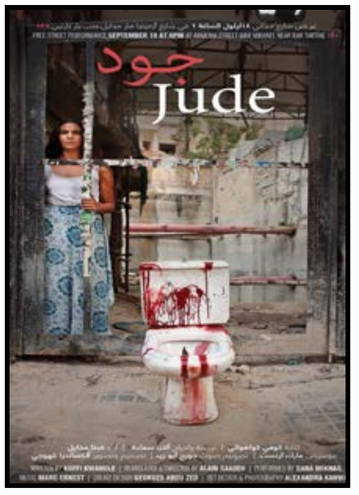

مسرحية «جود»: الجمعة 18 أيلول (سبتمبر) ، السادسة مساءً ـ شارع أرمينيا (مار مخايل جنب «بار تارتين»).

تحية

إيفون سرسق «الليدي» التي تسكن ذاكرتنا الوطنية

وسام حجيبان

في وقت تنعَى فيه بيروت مئات الشهداء وتداوي آلاف الجرحى جراء انفجار المرفأ، يرحل عنا رمز وطني من بين الجرحى، وهو السيدة ايفون سرسق، الليدي كوكرن (بعد زواجها من الإيرلندي اللورد دسموند كوكرن. قد يرتبط اسم «سرسق» ولقب «ليدي» بالنسبة إلى البعض بأرستقراطية بيروتية جشعة وأنانية، وبيع أراض فلسطينية في عشرينيات القرن الماضي لوكالات صهيونية. قسم وفير من ذلك هو للأسف صحيح. لكن إن استحقّت الليدي ايفون كوكرن تنويهاً ورثاء مميزين، فذلك لأنها استطاعت من خلال شخصيتها وشجاعتها الفريدتين أن تتمايز عن محيطها الجامد بعض الشيء وأن تتحدّاه في ساحات عديدة.

ولدت ايفون سنة 1922 (يرجح بعض أقاربها أن تكون قد ولدت بالفعل حوالى سنة 1920، فلا وجود لوثائق ولادة في تلك الأيام). عندما توفي والدها الفرد سرسق، كانت في سن الثلاث سنوات. وفيما بقي والدها في ذهنها على شكل وميض ذكريات ضبابية، تولّت والدتها الأرستقراطية المتحدّرة من مدينة نابولي وعمتها اللبنانية تربية الطفلة.

أول ما تميزت به ايفون سرسق هو تنشئتها على يد سيدات حصراً. علّمها ذلك ما تستطيع أن تنجزه امرأة بنفسها. أما تحصيلها الدراسي، فكان في كنف مدرسة راهبات فرنسيات في بريطانيا، بعدما كانت هذه المؤسسة قد هربت إلى بريطانيا إبان الثورة الفرنسية. وقد تفسّر تربيتها الكاثوليكية المحافظة هذه، تحت تأثير الراهبات والوالدة الإيطالية معاً، نظرة ايفون الناقدة للماسونية لاحقاً. ففيما اشتهرت عائلة سرسق بانتماء العديد من أفرادها إلى الماسونية وارتباطهم الوطيد بالنخب الماسونية الاستعمارية الغربية (وكان والد ايفون الفرد كما جدّها موسى قد وصلا إلى أعلى درجات الماسونية)، شاءت ايفون أن تغرد خارج السرب.

يصعب على المرء أن يتخيل أنّ سيدة تسبح في محيط الطبقة الثرية والأرستقراطية قد تراودها أفكار يسارية أو اشتراكية. لكنني أذكر مناهضتها الدائمة والصارمة لحروب الناتو التدميرية، ولا سيما لقصف حلف الناتو للغراد في التسعينيات وتفتيت يوغسلافيا. كما أذكر كتابات لها من سنة 1973 (لم تُنشر) تشيد فيها بالاشتراكية كفكرة عامة، لكنها تنتهي بالقول إن ما يردعها عنها هو الطابع المملّ والروتيني للمجتمعات الاشتراكية آنذاك.

وما زلت أذكر موقفها الشجاع والمبني على رؤية ودراية، عند تفجّر الأحداث في سوريا. حين كان الجيش السوري يُتّهم بإطلاق النار على المتظاهرين والعالم يكاد يقف بأسره ضد الحكومة السورية (حتى الذين يقفون الآن معها) وفيما كان دوو ومقربو الليدي كوكرن يقاطعون كل من لديه صلة بـ «النظام» (مقاطعة بايعاز غربي) والبعض يدعو الفصائل للتسلح في وجه «الطاغية»، نشرت السيدة مقالة في L'Orient-Le Jour تنبه فيها من الوقوع في فخ الفتنة والتحارب وتشيد بالحكومة السورية التي رغم كل عيوبها . استطاعت على الأقل أن تحافظ على بيئة وتراث بلادها، على عكس لبنان (واحترام «تروما» التي عاشها الأفراد لا يمكن لها أن تمرّ بشكل عابر، وقد تشكل لبّ الأعمال المسرحية القادمة.

نجحت في لفت الرئيس الراحل رفيق الحريري و«سوليدير» عن هدم الوسط التجاري بالكامل

السيدة ولم تقعد (ويتساءل المرء إن كانت L'Orient-Le Jour مع انحيازها التام لتقبل بنشر مقال مماثل لولا مكانة ايفون الاجتماعية). وبعد أيام، نشرت سيدة من آل يسترس مقالاً في الجريدة نفسها تنعت فيها الليدي كوكرن بكل الأسماء.

وبالفعل، أظهرت الأحداث لاحقاً أن ما كان يحضر لسوريا ولبنان من قبل بادئي ومموّلي الحرب كان الهدف الأول والأخير منه التدمير والتفتيت، وندم عندها الكثير على مواقفهم الأولى، إلا الليدي كوكرن. فهل لعب دوراً ذاك الاتصال الذي تلقّته ايفون من صديقة نافذة لها قبل سنوات من نشوب ما سمي بالـ«ربيع العربي»، تنبهها فيه إلى مشروع يهدف إلى وضع السلطة في بلدان المنطقة في يد «الإخوان المسلمين»؟

أما زوارها اللبنانيون الذين كانوا يؤيدون الهجمة المسلحة على سوريا، كان لبنان على كوكب زحل وسوريا على المريخ، فكانت تصرخ فيهم: «أنتم جميعكم سوريون». وهي بالفعل كانت تعتبر الحقبة العثمانية (قبل صعود «تركيا الفتاة» على الأقل) كحقبة ذهبية كان المرء يستطيع فيها أن يستقل القطار بكل بساطة لتمضية نهاية الأسبوع في القدس أو القاهرة، قبل زرع «العضو» الصهيوني في خاصرة المنطقة والذي جرّنا إلى ما نحن فيه.

> كانت تصف بيع الأراضي الفلسطينية من قبل اسلافها بـ «عدم المسؤولية»

لبنان المعماري، فلا يستحق مجلدات فحسب، بل بضعها أيضاً «في خانة مختلفة تماماً» عن بعض أقربائها من الأثرياء الذين فضّلوا بيع عقاراتهم التراثية وهدمها في سبيل مضاعفة ثرواتهم. ولنذكر مثلاً تأثير الحملة التي قامت بها جمعيتها «أبساد» في أوائل التسعينيات والتي نجحت في ثني الرئيس الراحل رفيق الحريري و«سوليدير» عن هدم الوسط التجاري بالكامل وتحويله إلى غابة من ناطحات السحاب.

وكانت الليدي كوكرن، رغم سنّها المتقدمة ـ تستغل كل فرصة لمنع التراث من الزوال. فحين كنت أعمل كمنسق إعلامي في السفارة الألمانية في بيروت، أردت أن أعرف سفيرة ألمانيا آنذاك السيدة زيفكر على الليدي كوكرن، في إطار تعزيز العلاقات بين البلدين. دعتنا الليدي كوكرن إلى دارتها. وبما أنها كانت على علم بأن السفارة الألمانية تبحث عن بناء جديد، دعت أيضاً المهندس المحاضر في التراث المعماري مازن حيدر، ومن ثم عرضت على السفيرة فكرة أن تشتري السفارة الألمانية أي بناء تراثي في بيروت مهدد بالهدم وترممه وتسكنه، وبذلك تكون قد أنقذته. للأسف، لم تحر السفيرة الموضوع أي اهتمام، بل إن الليدي كوكرن بعدما صدمت من جفاف شخصية السفيرة وشبه انعدام حسها الاجتماعي والإنساني، قررت ألا تدعو أي سفير أجنبي إلى دارتها من حينها فصاعداً!

ولعل تمردها الأخير كان الأفصح والأكثر دلالة: فهي رحلت عن هذه الدنيا عشية يوم الاحتفال بمئوية لبنان الكبير، الذي أعلن سنة 1920 (سنة ولادتها تقريباً) من على عتبة قصر الصنوبر الذي شيّده والدها الفرد سرسق (يظهر في الصورة التذكارية لإعلان لبنان الكبير، إلى جانب الجنرال غورو).

جاء توقيتها دقيقاً، وكانت رسالتها واضحة. هل هي تساءلت: ما النفع من استذكار تجربة سياسية متلعثمة خانت وعودها بعد قرن من الزمان؟ هل أرادت تفادي هذه اللحظة المخجلة والتعبير عن خيبتها إزاء نظام سياسي وضعه المستعمر الفرنسي وأعوانه؟

قد يستحيل تصنيف الليدي كوكرن «عروبية في الصميم» (كما وصفها المهندس مازن حيدر) أو «ذات ميول يسارية»، ولكن ما قيمة التصنيفات والتعليب في الأصل؟ ليس هذا هو الهدف. فهل يكفي أن يرتدي الإنسان قميصاً بصورة تشي غيفارا أو أن يلتقي مرة في حياته بفيدل كاسترو لكي يصبح مناضلاً في سبيل العدالة (كما يفعل بعض المثقفين)؟ استطاعت الليدي كوكرن أن تتخطى كل التصنيفات والهويات الضيقة والتعليب الفكري الذي اتسم به محيطها كي تخلق شخصية فريدة وشجاعة لن تنفك عن إلهامنا.

انتشرت في الآونة الأخيرة مقالات تنبش ماضي ليدي كوكرن وتوجّه إليها تهماً خطيرة، من شأنها أن تفاجئ كل من عرفها أو تابع أداءها عن كثب خلال السنوات الأخيرة. نفضل الابتعاد عن هذه المقاربات، في انتظار القرائن والإثباتات

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 16 أيلول 2020 العدد 4149

صورة وخبر

بعد أشهر من الإغلاق في سياق الإجراءات التي فُرضت في فرنسا للحدّ من انتشار فيروس كورونا، عادت Street Art City في لورسي ـ ليفيس في وسط البلاد لاستقبال الزوّار. هكذا، يتجمّع المئات يومياً في هذا الفضاء للاستمتاع بمجموعة كبيرة من الأعمال المنوّعة التي تدور في فلك فنّ الشارع. ولموسم 2020، تبقى أبواب هذه المدينة الفنية مشرّعة لغاية الأوّل من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. (تييري زوكولان ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

مهلاً ومهلاً!

خُذها على مهل!
على مهلٍ، على مهلٍ... وأَمهَلْ!
الحياةُ لا تؤخَذُ على عجل.
هي ليست وجبةَ الجنديّ الهاربِ مِن الموت.
إنها شّمَّةُ الوردِ التي لا يُشبَعُ منها
ولقمةُ العاشقِ الغشيم
الذي لا يَملُّ، حتى وهو يَغصُّ برحيقِ قبلتِه،
مِن حِياكةِ أحلامِهِ وأَمانيه
وتَبشيرِ نفسِهِ بحتميّةِ الوصولِ، سالماً وغانماً،
إلى بساتين الأبديّة.
: على مَهل!

عين أنتروبولوجيّة على الشعائر العاشورائيّة

ضمن الأنشطة التي ينظّمها «معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية»، يدعو «المنتدى الدولي للحوار المسؤول»، اليوم الأربعاء، إلى حضور ندوة حوارية رقمية بعنوان «الشعائرية العاشورائية ـ على ضوء منهج الدراسات الأنتروبولوجية» عبر تطبيق «زوم». يشارك في النشاط كلّ من: أحمد ماجد (الصورة ـ لبنان)، حيدر زوير (العراق)، غادة علوه (لبنان)، أحمد موفق مهدي (العراق) ومحمد إبراهيم (مصر)، على أن تتولى حياة الرهاوي مهمّة الإدارة.

ندوة «الشعائرية العاشورائية ـ على ضوء منهج الدراسات الأنتروبولوجية»: اليوم الأربعاء ـ الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر ـ تطبيق «زوم» (رقم النشاط: 82706658020 ـ رمز العبور: 993441)

التعليم عن بُعد نقاش في الإشكاليات

تدعو «الرابطة العربية للبحث العلمي وعلوم الاتصال»، غداً الخميس، إلى حضور ندوة «إشكاليات التواصل في التعليم عن بُعد خلال أزمة جائحة كورونا» عبر تطبيق «زوم». في اللقاء الافتراضي، تتولّى رئيسة الرابطة الأكاديمية والباحثة مي العبدالله ونائبها الأكاديمي هيثم قطب مهمّة المحاورة. أما الضيفان، فهما أستاذ الإعلام في «جامعة قطر» عبد الرحمن الشامي (الصورة) الذي سيتحدث عن كورونا وإعادة هندسة التعليم، والصحافية والباحثة في علوم الإعلام والاتصال ماجدة الحلاني التي ستتطرّق إلى فاعلية التعليم الإلكتروني في الجامعات اللبنانية.

ندوة «إشكاليات التواصل في التعليم عن بُعد»: غداً الخميس ـ الساعة السادسة مساءً ـ تطبيق «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا)

BDS لصنّاع المحتوى العرب: قاطعوا The Next Nas Daily

دعت «حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» (BDS) صانعي المحتوى الرقمي والمؤثّرين في المنطقة العربية إلى مقاطعة برنامج The Next Nas Daily، مشيرة إلى أنه يهدف إلى توريطهم في التطبيع مع الإحتلال تغطية لجرائمه، داعيةً المشاركين في أكاديميته إلى الانسحاب. فالبرنامج المنتظر يهدف إلى تدريب ثمانين صانع محتوى عربياً من خلال «أكاديمية ناس» التي تضمّ إسرائيليين ضمن طاقم الإشراف والتدريب الذي يرأسه الإسرائيلي جوناثان بيليك، وبتمويل من أكاديمية «نيو ميديا» الإماراتيّة التي أنشأها حاكم دبي محمد بن راشد قبل شهرين. وأوضحت الحركة، في بيانها، أنّ «مشاريع التطبيع المماثلة تهدف إلى استعمار العقول العربية وترويج القبول بالاستعمار الإسرائيلي للأرض العربية كقدر، ضمن خطوات عدّة لتصفية القضية الفلسطينية وتلميع جرائم الاحتلال والأبارتهايد». وفيما لفتت إلى إنفاق العدو مبالغ هائلة على حملات إعلامية تطبيعية مضلّلة من خلال نشر محتوى غير سياسي يُظهر «إسرائيل» وكأنها دولة طبيعية متطوّرة يمكنها مساعدة «جيرانها» العرب، لفتت BDS إلى أنّ الدعم الذي يتلقّاه الكيان المحتل من الإمارات يشكّل «تواطؤاً صريحاً مع الجهود الإسرائيلية لغزو عقول شعوبنا... فضلاً عن تسويق اتفاقية العار» المُبرمة أخيراً.

يقود The Next Nas Daily صانع محتوى يُدعى نصير ياسين (28 عاماً) ويعرّف عن نفسه بأنّه «فلسطيني ـ إسرائيلي»، وهو منذ سنوات ينتج ويبث محتوى تطبيعياً «ناعماً» مروّجاً لفكرة «التعايش»، محاولاً من خلال صفحاته على السوشال ميديا وبرنامجه على يوتيوب Nas Daily تصوير الصراع مع العدوّ الإسرائيلي وكأنّه بين طرفين متكافئَي القوّة، «متعمّداً تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حق العودة». ووصل تطبيعه إلى حدّ تحميل الفلسطيني مسؤولية الصراع لعدم قبوله بـ «السلام الإسرائيلي ـ الأميركي المزعوم».

وحيّت BDS صنّاع المحتوى الذين «رفضوا الانخراط في هذا المشروع التطبيعي»، وطالبت المشاركين بالانسحاب فوراً و«الامتناع عن توفير أوراق التوت للتغطية على جرائم الاحتلال، وذلك التزاماً بمسؤوليتهم الوطنية والأخلاقية أوّلاً، وانطلاقاً من مسؤوليتهم كمؤثّرين وصنّاع محتوى ثانياً».